

Distr.: General  
31 October 2016  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢)  
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفني باسم لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢)  
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن  
٢٢٤٤ (٢٠١٥) أن أحيل طيه التقرير المتعلق بإريتريا، الذي أعدّه فريق الرصد المعني  
بالصومال وإريتريا.

وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة عرض هذه الرسالة، والتقرير، على أعضاء مجلس  
الأمن، وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) رافائيل داريو راميريز كارينيو

الرئيس

لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢)

و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا



رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن  
المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال  
وإريتريا من فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

وفقاً للفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، نتشرف بأن نخيل إليكم  
طيه التقرير الذي أعده عن إريتريا فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

(توقيع) كريستوف تراجر  
منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) جاي باهادور  
خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) تشارلز كيتو  
خبير في الموارد الطبيعية

(توقيع) بوغدان تشيتريانو  
خبير مالي

(توقيع) ديردري كالانسي  
خبيرة في الشؤون الإنسانية

(توقيع) تاباني هولوباينن  
خبير مالي

(توقيع) روفوس كاليدين  
خبير في الأسلحة

(توقيع) جيمس سميت  
خبير إقليمي

## تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥): إريتريا

موجز

فُرضت الجزاءات على إريتريا في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٧ (٢٠٠٩). ومنذ ذلك الحين، زار فريق الرصد، المعني بالصومال وإريتريا، إريتريا مرتين، كانت آخرهما في عام ٢٠١١. وعلى الرغم من المبادرات والجهود التي بذلها رؤساء اللجنة المتعاقبون وغيرهم من أعضاء لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا من أجل تيسير وصول الفريق إلى إريتريا، فقد مرت خمس سنوات من فترة مجموعها سبع سنوات من الجزاءات، منذ أن اجتمع أعضاء فريق الرصد مع مسؤولين من حكومة إريتريا - أو أي جهات مُحاورة أخرى - داخل إريتريا.

و لم يتلق فريق الرصد أية ردود على الطلبات الرسمية المتعلقة بالتعاون بشأن مسائل التحقيق والمسائل الموضوعية من حكومة إريتريا طوال فترة هذه الولاية، بما في ذلك الطلبات الرسمية للقيام بزيارة رسمية إلى أسمرة. وفضلا عن ذلك لم يبذل ممثلو حكومة إريتريا أي محاولات أو ينتهزوا أي فرص للعمل مع الفريق فيما عدا الاستجابة لمبادرات الفريق لعقد اجتماعين، أحدهما مع الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، غيرما أسمىوم تسفائي، في نيويورك، والآخر بناء على مبادرة من رئيس اللجنة في نهاية الولاية لمناقشة النتائج الأولية للفريق، والذي جرى أيضا مع الممثل الدائم، الذي كان آنذاك في أسمرة.

وقد سعى فريق الرصد إلى التواصل بصورة غير مباشرة مع حكومة إريتريا عن طريق الأفراد الذين بإمكانهم الوصول إلى البلد، بما في ذلك العائدون من الإريتريين المغتربين، والأكاديميون والصحفيون الدوليون والدبلوماسيون. وللأسف، فحتى التواصل مع هذه المجموعة الواسعة من الأفراد والكيانات الذين زاروا إريتريا مؤخرا لا يزال غير كاف إلى حد كبير لكي يتمكن فريق الرصد من الاضطلاع بولايته بفعالية.

وللولاية الثالثة على التوالي، لم يعثر فريق الرصد على أدلة دامغة على دعم إريتريا للجماعة الإسلامية الصومالية، حركة الشباب المجاهدين. ومع ذلك لا يزال فريق الرصد يعثر على أدلة ثابتة على دعم إريتريا للجماعات المسلحة العاملة في كل من إثيوبيا وجيبوتي. وواضح أن إريتريا تواصل إيواء الجماعات المسلحة المناهضة للحكم في إثيوبيا، بما في ذلك

جماعة "باتريوتيك جينبوت ٧"، المعاد تشكيلها حديثا، وتقدم لها على الأقل بعض الدعم اللوجستي. ولا تزال الأدلة على أن السلطات الإريتيرية توفر الأسلحة أو التدريب إلى هذه الجماعات مجرد روايات يتداولها الناس، وتستند إلى حد كبير إلى المقابلات مع المقاتلين السابقين التي تجري تحت رعاية السلطات الإثيوبية أو الجيبوتية.

وأشار فريق الرصد في تقريره السابق (S/2015/802) إلى انشقاق الرئيس السابق لحركة تيغراي الديمقراطية الشعبية مولا أسكدوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى إثيوبيا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أجرى الفريق مقابلة مع مولا أسكدوم في أديس أبابا، أكد فيها الاستنتاجات السابقة بشأن حركة تيغراي، ولكنه لم يقدم أي معلومات عن مصير ما تبقى من المقاتلين بعد انشقاغه. كما لاحظ الفريق في تقريره السابق إعلان تشكيل التحالف الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية الذي يضم فيما يبدو حركات مختلفة مناهضة لإثيوبيا، بما في ذلك الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وجبهة تحرير أورومو، ولكنه لم يتمكن من تقييم حجم الخطر الذي يشكله التحالف الشعبي حاليا في إثيوبيا.

وعثر الفريق على المزيد من الأدلة غير المؤكدة على دعم إريتريا للحركة المناهضة للجيبوتي، جبهة إعادة الحرية والديمقراطية، التي تواصل شنّ هجمات ضعيفة في شمال جيبوتي خلال فترة هذه الولاية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، وعلى الرغم من صغر حجمها نسبيا، لا تزال الحركة تقوض تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا، وبالتالي فهي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩).

وقدم فريق الرصد في تقريره السابق معلومات بشأن علاقة عسكرية استراتيجية جديدة بين إريتريا والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، تقضي بالسماح للتحالف العربي باستخدام أراضي إريتريا ومجالها الجوي ومياهها الإقليمية في حملته العسكرية ضد الحوثيين في اليمن. وخلص الفريق إلى أن إتاحة إريتريا لأراضيها، ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي للدول الأعضاء الأخرى من أجل القيام بعمليات عسكرية في دولة عضو ثالثة لا يشكل في حد ذاته انتهاكا للجزاءات، بيد أن أي تعويضات تُحوّل بصورة مباشرة أو غير مباشرة لغرض القيام بأنشطة تهدد السلام والأمن في المنطقة، أو لصالح الجيش الإريتري، سيشكل انتهاكا للجزاءات.

وتشير الأدلة التي جمعها فريق الرصد خلال فترة ولايته هذه، بما في ذلك تشييد قاعدة عسكرية دائمة في مطار عصب الدولي، وميناء بحري دائم جديد متاحها، تشير إلى أنه قد يكون هناك دعم خارجي لبناء هياكل أساسية يمكن أن تفيد الجيش الإريتري. كما وثق الفريق وجود أفراد مسلحين في إريتريا - سواء كان ذلك لغرض التدريب

أو العبور - ومعدات بحرية وعسكرية تابعة لعدة دول أعضاء، من غير الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية. ويرى فريق الرصد أن شروط الحظر الحالية على الأسلحة لا تسمح بمثل هذه الأنشطة، كما أنها ليست مشمولة بموجب الاستثناءات المحتملة من حظر توريد الأسلحة.

وبعد فرار أسيري حرب جيبوتييين من إريتريا في عام ٢٠١١، أُطلق سراح أربعة آخرين من إريتريا خلال فترة هذه الولاية. ولم تقدم حكومة إريتريا تفسيراً رسمياً لقرارها كسر الجمود في المفاوضات بين جيبوتي وإريتريا التي تجري بوساطة حكومة قطر. ولم تقدم أيضاً معلومات بشأن ما تبقى من المقاتلين، الذين تدعي جيبوتي أنهم فقدوا في القتال منذ عام ٢٠٠٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أبلغ الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة الفريق أن أحد سجناء الحرب قد توفي أثناء احتجازه وأن حكومة قطر أهدت لاحقاً المسألة في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

ونظراً لاستمرار انعدام الشفافية فيما يتعلق بإيرادات الحكومة ونفقاتها، ورفضها التعاون مع فريق الرصد بشأن هذه المسائل، لم يحرز الفريق سوى تقدماً ضئيلاً في تحديد حجم الإيرادات التي تخصصها الحكومة الإريترية لدعم الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار في المنطقة أو للقيام بأنشطة تشكل خرقاً للحظر المفروض على الأسلحة. وبالمثل، لم يحرز الفريق أي تقدم في تحديد حجم الإيرادات المتأتية من قطاع التعدين بصفة خاصة التي يمكن أن تساهم في انتهاكات حظر توريد الأسلحة أو زعزعة الاستقرار داخل المنطقة. ومع ذلك، تظل إمكانية تحويل الأموال لاستعمالها قصد انتهاك الجزاءات مسألة مثيرة للقلق.

## المحتويات

## الصفحة

٨	.....	أولا - مقدمة
٨	.....	ألف - الولاية
٩	.....	باء - المنهجية
١٠	.....	جيم - التعامل مع حكومة إريتريا
١٢	.....	ثانيا - الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة
١٢	.....	ألف - لمحة عامة عن الحظر المفروض على الأسلحة
١٤	.....	باء - اليمن
		جيم - بعثات وفد القوات الجوية الإريترية إلى إيطاليا في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦
١٨	.....	دال - آراء حكومة إريتريا بشأن حظر توريد الأسلحة
١٩	.....	ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة
٢١	.....	ألف - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية
٢٤	.....	باء - غينبوت سبعة
٢٦	.....	جيم - التحالف الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية
٢٧	.....	دال - جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية
٣١	.....	رابعا - التمويل دعما لانتهاك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
٣٢	.....	خامسا - الإيرادات الآتية من قطاع التعدين
٣٣	.....	ألف - نشاط قطاع التعدين
٣٤	.....	باء - المبالغ المدفوعة للحكومة
٣٦	.....	جيم - العناية الواجبة من جانب الدول الأعضاء
٣٧	.....	سادسا - الأعمال التي تعرفل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩):المقاتلون الجيبوتيون المفقودون في القتال منذ

الاشتباكات التي وقعت بين جيبوتي وإريتريا في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ . .

٤٦

التوصيات .....  
سابعاً -  
المرفقات\*

---

\* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط وتصدر دون أي تحرير رسمي.

## أولا - مقدمة

## ألف - الولاية

١ - يرد تعريف ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في الفقرة ٣١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥) وفي الفقرة ١٣ من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢). وقد كُلف فريق الرصد بمهام إضافية بموجب القرارين ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١٤٢ (٢٠١٤).

٢ - وعملا بالفقرة ٣١ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، قدم فريق الرصد إلى مجلس الأمن، عن طريق لجنة مجلس الأمن المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، إحاطة لمنتصف المدة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقدم الفريق أيضا إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وفيما يتعلق بإريتريا بصورة خاصة، تشمل ولاية فريق الرصد ما يلي:

(أ) التحقيق، بالتنسيق مع الوكالات الدولية المعنية، في جميع الأنشطة، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالقطاعين المالي والبحري وغيرهما، التي تدر عوائد تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا (القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، الفقرة ١٣ (هـ))؛

(ب) التحقيق في جميع وسائل النقل البري والبحري والجوي وغير ذلك من الوسائل، التي تستخدم لارتكاب انتهاكات لحظر توريد الأسلحة إلى كل من الصومال وإريتريا (المرجع نفسه، الفقرة ١٣ (و))؛

(ج) رصد تنفيذ دعوة المجلس إريتريا "توحي الشفافية في شؤونها المالية العامة، بوسائل منها التعاون مع فريق الرصد، لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تستخدم لانتهاك القرارات المتخذة في هذا الصدد" (القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، الفقرتان ١٢ و ١٦)؛

(د) ورصد تنفيذ طلب المجلس "بأن تقوم جميع الدول الأعضاء، وبخاصة إريتريا، بوقف تسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة وأفرادها، بما فيها حركة الشباب المجاهدين (الشباب)، من أجل زعزعة استقرار المنطقة أو التحريض على العنف والقتل المدنية في جيبوتي" (القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الفقرتان ١٦ و ١٩).

٤ - وسافر أعضاء فريق الرصد، في سياق التحقيقات التي أجروها، إلى كل من إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبحرين،

وبلجيكا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، ورومانيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥ - ويوجد مقر فريق الرصد في نيروبي، وهو يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: كريستوف تراجر (المنسق)، جاي باهادور (الجماعات المسلحة)، تشارلز كيتير (الموارد الطبيعية) بوغدان تشيتريانو (المالية)، ديردري كلانسي (الشؤون الإنسانية)، تاباني هولوباين (المالية)، روفوس كاليدين (الأسلحة)، وجيمس سميث (الشؤون الإقليمية).

## باء - المنهجية

٦ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في تقارير فريق الرصد السابقة على الأعمال المنفذة خلال فترة الولاية قيد الاستعراض.

٧ - وفيما يلي بيان المنهجية المتبعة في هذا التقرير:

(أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة قدر الإمكان؛

(ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛

(ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات المتاحة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛

(د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبير المختص في فريق الرصد في الحسبان، وكذلك مراعاة التقييم الجماعي للفريق فيما يتعلق بمصداقية المعلومات وموثوقية المصادر؛

(هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية دعماً للمعلومات التي يجري جمعها.

٨ - ومرة أخرى، بذل فريق الرصد جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في الانتهاكات المحتملة من خلال أفراد لديهم معرفة مباشرة بتفاصيل تلك الانتهاكات المحتملة أو ممن يعرفون أشخاصاً لديهم معرفة مباشرة بها.

٩ - وأجرى فريق الرصد في سياق تحقيقاته أكثر من ١٠٠ مقابلة مع طائفة عريضة من المصادر، بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمغتربون من الإريتريين، والأكاديميون القائمون ببحوث في إريتريا،

والمسؤولون السابقون في حكومة إريتريا. وتلقى فريق الرصد من هذه المصادر شهادات الشهود والأدلة الفوتوغرافية، وكذلك الوثائق السرية والوثائق المتاحة للعموم.

١٠ - ويشكل رفض إريتريا السماح بزيارة فريق الرصد لها عقبة كبرى أمام التحقيقات. وعلى العكس من ذلك، فإن فريق الرصد لا يزال قادرا على إجراء تحقيقات في الصومال، على الرغم من القيود الناجمة عن التحديات الأمنية المستمرة، ولذلك فهو لا يزال يكفل الوصول على نطاق أوسع كثيرا إلى مجموعة أوسع من المصادر، بما في ذلك المسؤولين في الإدارات الاتحادية والإقليمية. وفي الواقع، فبفضل التواصل والتعاون بصورة متكررة مع المسؤولين الحكوميين في الصومال تمكن فريق الرصد في بعض الأوقات من التشكيك في الأدلة المقدمة من أطراف ثالثة.

١١ - ومرة أخرى، ووفقا للتوجيهات التي قدمتها اللجنة في الماضي، سعى فريق الرصد إلى إدراج أكبر قدر ممكن من الشهادات والأدلة في تقريره النهائي. بيد أن قرارات الجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها، ولا سيما القرارات ٢١٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣ و ٢٦٥/٥٩، نصت على ضرورة استعمال المرفقات، مما حال دون ترجمة قدر كبير من الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، تستبعد القواعد التنظيمية إدراج الخرائط والصور والرسوم البيانية في التقرير الرئيسي، وبالتالي فهي ترد في المرفقات.

## جيم - التعامل مع حكومة إريتريا

١٢ - في الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، كرر المجلس الإعراب عن أمله في أن تيسر حكومة إريتريا دحول فريق الرصد إلى إريتريا تلبية لطلباته المتكررة. ودعا الحكومة إلى التعاون مع الفريق، بما في ذلك بشأن المسائل المالية، وفقا لولاية الفريق، وشدد على أنه يتوقع تعميق التعاون خلال فترة ولاية الفريق، بما في ذلك عن طريق "قيام الفريق بزيارات منتظمة إلى إريتريا" (الديباجة).

١٣ - وعلى الرغم من تلك الطلبات، لم تسمح حكومة إريتريا لفريق الرصد بزيارة البلد. واستمر عدم التعاون الواضح الذي اتسمت به الولايات السابقة برفض حكومة إريتريا مجرد الاعتراف بمعظم المحاولات التي بذلها الفريق من أجل التواصل معها أو طلب معلومات.

١٤ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اجتمع فريق الرصد مع السفير والممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، غيرما أسميروم تسفاي، في نيويورك.

١٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، كتب فريق الرصد إلى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة يطلب منه معلومات قد تكون بحوزة السلطات الإريترية تتعلق بتسليح،

وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار إريتريا، ومعلومات بشأن الضربات الجوية المزعومة التي استهدفت بيشا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ (انظر، S/AC.29/2016/SEMG/OC.23، والمرفق ١-١ لهذا التقرير). ولم يتلق الفريق أي رد على ذلك.

١٦ - وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، كتب فريق الرصد رسالة إلى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، يحظر فيها الحكومة بموعد تقديم تقرير منتصف المدة بآخر المستجدات إلى لجنة الجزاءات في ٢٢ نيسان/أبريل في نيويورك، ويطلب تمكينه من مناقشة النتائج الأولية التي خلص إليها والمسائل التي أثرت في المراسلات السابقة. وعُقد الاجتماع في ٢٠ نيسان/أبريل. وفي ٢١ نيسان/أبريل، كتب الممثل الدائم رسالة وجهها إلى رئيس اللجنة يدعو فيها مجلس الأمن إلى رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا، ويوعز إلى الفريق بالتقييد الصارم بولايته. وبعد دحض الادعاءات الواردة في التقرير السابق للفريق والمتعلق بوجود جنود إريتريين في اليمن، حاول الممثل الدائم توضيح أنه "لا يوجد قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمنع إريتريا من المشاركة في الحرب العالمية ضد التطرف والإرهاب" (انظر، S/AC.20/2016/NOTE.24، والمرفق ١-٣).

١٧ - وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كتب فريق الرصد رسالة إلى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها تمكينه من الاجتماع مع وزير المالية لمناقشة مسائل مالية، وفقا لولاية الفريق (انظر، S/AC.29/2016/SEMG/OC.45، والمرفق ١-٤). ولم يتلق الفريق أي رد على رسالته.

١٨ - وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، كتب فريق الرصد رسالة إلى الممثل الدائم، وطلب عقد اجتماع أو التداول بالفيديو لتوفير رؤية مسيقة إلى حكومة إريتريا عن النتائج التي خلص إليها فريق الرصد خلال هذه الولاية، وإتاحة الفرصة لها للرد (انظر، S/AC.29/2016/SEMG/OC.66، والمرفق ١-٥).

١٩ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، كتب فريق الرصد رسالة إلى الممثل الدائم، يطلب فيها تأكيد وضع المقاتلين الجيوتيين الثلاثة عشر المفقودين في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت على الحدود مع جيبوتي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر، S/AC.29/2016/SEMG/OC.83، والمرفق ١-٦). ولم يتلق الفريق أي رد على رسالته، علما بأن الممثل الدائم ردّ في الاتصال الهاتفي الذي أجري معه لاحقا في ٢٤ آب/أغسطس على أحد استفسارات الفريق بشأن حالة بقية المقاتلين (انظر الفرع سادسا (ألف) أدناه).

٢٠ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، قدم فريق الرصد إحاطة عن النتائج التي توصل إليها إلى الممثل الدائم عن طريق التداول بالفيديو، تحت رعاية رئيس اللجنة ونائب الرئيس.

٢١ - وفي ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، تلقى فريق الرصد رسالة من البعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة، معنونة ”ردّ إريتريا على المسائل التي أثارها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ (انظر المرفق ١-٧)، مشيرة مرة أخرى إلى أن الاتهامات بأن إريتريا لا تتعاون مع الفريق خاطئة في حقيقة الأمر. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، نشرت هذه الرسالة على مختلف مواقع وسائط الإعلام المحلية، بما في ذلك النشرة الإلكترونية، TesfaNews<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - الانتهاكات المحتملة للحظر المفروض على الأسلحة

### ألف - ملحة عامة عن الحظر المفروض على الأسلحة

٢٢ - فرض مجلس الأمن حظراً على توريد الأسلحة في الاتجاهين على إريتريا في الفقرتين ٥ و ٦ من قراره ١٩٠٧ (٢٠٠٩).

٢٣ - وتنص الفقرة ٥ من القرار على ما يلي:

”أن تتخذ جميع الدول الأعضاء فوراً التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة بجميع أنواعها، بما فيها الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، إلى إريتريا من جانب رعاياها أو من أراضيها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية أو بتوفير هذه الأصناف أو صنعها أو صيانتها أو استخدامها، سواء كان منشؤها في أراضيها أم لا؛“.

٢٤ - وتنص الفقرة ٦ من القرار على ما يلي:

”ألا تقوم إريتريا بتوريد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أراضيها أو عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن

(١) ”ردّ إريتريا على المسائل التي أثارها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا“، TesfaNews، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: <https://www.tesfanews.net/eritreas-response-somalia-eritrea-monitoring-group-semg-august-2016>.

أو الطائرات التي ترفع أعلامها وأن تحظر جميع الدول الأعضاء الحصول من إريتريا، عن طريق رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها، على الأصناف والتدريب والمساعدة المبينة في الفقرة ٥ من القرار، سواء كان منشؤها في إريتريا أم لا؛“.

٢٥ - وتخضع جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والكيانات الخاصة من غير الدول والأشخاص الطبيعيين لحظر توريد الأسلحة، وتقع على الدول الأعضاء التزامات إضافية خاصة تتعلق بالتنفيذ. فعلى سبيل المثال، طلب مجلس الأمن إلى الدول الأعضاء على وجه التحديد أن تفتش، في إقليمها، كل الشحنات المتجهة إلى إريتريا والصادرة منها، إذا كانت الدولة المعنية لديها أسباب معقولة تدفعها إلى الاعتقاد بأن الشحنة تحتوي على أصناف يُحظر توريدها أو نقلها، أو تصديرها. وتحمل الدول الأعضاء أيضا مسؤولية حجز تلك الأصناف والتخلص منها بهدف منع بيعها أو توريدها أو نقلها أو تصديرها من إريتريا أو إليها، وتقديم تقريرا إلى اللجنة عن الأصناف التي تحجزها وتتخلص منها (انظر، القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الفقرات من ٧ إلى ٩). ولم ترد أي تقارير من هذا القبيل خلال فترة هذه الولاية.

٢٦ - وينص حظر الأسلحة على استثناءين فقط، إذ يُسمح بتوريد الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، التي يستعملها موظفو الأمم المتحدة وممثلو وسائط الإعلام والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية والموظفون المرتبطون بهم، لاستخدامهم الشخصي فحسب والإمدادات من المعدات العسكرية غير الفتاكة لاستعمالها لأغراض إنسانية أو حمائية فحسب (انظر، القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، الفقرتان ١١ و ١٢). ولم ترد إلى اللجنة أي طلبات تتعلق بالإعفاء خلال فترة الولاية الحالية.

٢٧ - وفي القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، طلب مجلس الأمن إلى اللجنة أن تنشر مذكرة مساعدة على التنفيذ توجز محاذير حظر الأسلحة المفروض على الصومال وإريتريا، وتبين كذلك الاستثناءات من حظر الأسلحة. واعتمدت اللجنة تلك المذكرة (رقم ٢) في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦<sup>(٢)</sup>.

(٢) ويمكن الاطلاع على مذكرة المساعدة على التنفيذ على الموقع التالي:

[www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/751/notices](http://www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/751/notices)

## باء - اليمن

٢٨ - وأبلغ فريق الرصد في الفقرة ٢٤ من تقريره السابق (S/2015/802) أنه تلقى شهادات جديدة بالثقة ومقنعة من مصادر متعددة وتقارير مستقلة تفيد بأن العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد أقامت وجوداً عسكرياً في إريتريا في إطار الحملة العسكرية ضد الثوار الحوثيين في اليمن، وأن إريتريا قد حصلت على تعويضات مقابل السماح باستعمال أراضيها في إطار تلك الحملة.

٢٩ - وأقرّ فريق الرصد أن الأهمية الاستراتيجية لإريتريا، بحكم موقعها في مفترق الطرق بين القرن الأفريقي والخليج الفارسي، قد ازدادت زيادة كبيرة في ظل النزاع المتواصل في اليمن المجاور. وعلاوة على ذلك، أقر الفريق آراء الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة، الذي زعم أن حق البلد في الدفاع عن نفسه في خضم تنامي انعدام الأمن الإقليمي بسبب النزاع في اليمن مبرر لرفع الحظر المفروض على الأسلحة (انظر، المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥ و ٢٨).

٣٠ - وخلص الفريق إلى أن "سماح إريتريا لبلدان ثالثة باستخدام أراضيها ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي للقيام بعمليات عسكرية في بلد آخر لا يشكّل، في حد ذاته وبمعزل عن أي شيء آخر، انتهاكاً للقرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)". وأكد كذلك تصميمه على أن أي تعويض يُحوّل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو أنشطة تهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة أو لصالح الجيش الإريتري من شأنه أن يشكل انتهاكاً للقرار (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤).

٣١ - ووثق فريق الرصد تطوراً كبيراً في طبيعة الأنشطة العسكرية المتواصلة في عصب وحواليها خلال فترة ولايته الحالية. وشملت تلك الأنشطة وجود أفراد من غير الأفراد العسكريين الإريتريين ومعدات عسكرية جديدة على أراضي إريتريا وبناء هياكل أساسية عسكرية جديدة لها صلة بالقدرات الجوية والبحرية.

٣٢ - وأشارت التقارير العامة، بما في ذلك التقارير الواردة من المحللين الأمنيين الملمين بشؤون المنطقة، إلى أن وجود قوات التحالف في عصب أصبح يشمل ليس فقط قوات من الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية، بل أيضاً قوات يمنية وقوات أخرى عابرة<sup>(٣)</sup>. وتدل الحركة المنتظمة لسفن بحرية معينة، بما في ذلك سفينة من طراز

(٣) انظر، Alex Mello and Michael Knights, "West of Suez for the United Arab Emirates", War on the Rocks، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: <http://warontherocks.com/2016/09/west-of-suez-for-the->.united-arab-emirates

Swift 1 (IMO: 9283928) - قادرة على نقل الأفراد بين عصب وعدن - إلى جانب مشاهد عرضتها وسائط الإعلام تصور نزول قوات سودانية من تلك السفن في عدن، تدل على نقل قوات من عصب إلى عدن<sup>(٤)</sup>. وعلى سبيل المثال، ففي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نقلت وسائط الإعلام المحلية أن مصدرا أمنيا يمنيا ادعى أن وحدة ثانية من المقاتلين اليمنيين قوامها ١٠٠ مقاتل قد غادرت عدن مؤخرا في زوارق من ميناء زايد في أبو ظبي متجهة إلى عصب لغرض التدريب، تدعمها الإمارات العربية المتحدة<sup>(٥)</sup>.

٣٣ - وتم أيضا نقل معدات عسكرية إلى الأراضي الإريترية. وحلل الفريق الرصد صوراً ساتلية التقطت في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٦ يظهر فيها وجود دبابات ومدفعية، بما في ذلك دبابات قتال رئيسية من طراز AMX Leclerc ومدافع هاوتزر ذاتية الدفع من طراز G6، ومركبات قتال برمائية تابعة للمشاة من طراز BMP-3 (انظر المرفق ٤). وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، واستناداً إلى تحليل البيانات الساتلية، يبدو أن معظم المركبات قد غادرت مجمع المطار.

٣٤ - ومنذ أن قدم الفريق تقريره الأخير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وثق أيضاً عملية بناء سريع لما يبدو أنه قاعدة عسكرية ذات هياكل دائمة في الطرف الجنوبي الشرقي من مطار عصب الدولي، بما في ذلك من خلال تحليل التصوير الساتلي العالي الاستبانة (انظر المرجع نفسه).

٣٥ - وثُبت أيضاً الصور الساتلية عملية تشييد ميناء جديد متاخم لمطار عصب الدولي، بدأت في وقت ما بعد أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتظهر الأشغال جارية بوضوح في آخر صور التقطت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر المرجع نفسه). ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ووفقاً لبيانات اتصالات النظام الآلي لتحديد الهوية، ترددت على ميناء عصب سفينة تملكها الشركة الوطنية لتجريف الأعماق البحرية تابعة للإمارات العربية المتحدة، هي القاطرة Degalah (IMO No. 9679323). وأوردت التقارير أيضاً أن الجرافة "الخاتم" (Al Khatem) التي

(٤) انظر، على سبيل المثال، "وصول القوات السودانية إل عدن"، Sky News Arabia، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي: [www.youtube.com/watch?v=1Cs8eRuQfgw](http://www.youtube.com/watch?v=1Cs8eRuQfgw). وأشارت التقارير أيضاً إلى أن السفينة (IMO No. 9644641) Alquwaisat تقوم بعمليات نقل منتظمة بين عصب وعدن على الرغم من عدم بث اتصالات النظام الآلي لتحديد الهوية.

(٥) "الإمارات تنشئ برنامجاً "سرياً" في إريتريا لتدريب مقاتلين"، وكالة خبر للأخبار، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي [www.khabaragency.net/news44037.html](http://www.khabaragency.net/news44037.html).

تشغلها الشركة نفسها، كانت موجودة في الميناء الجديد، وذلك على الرغم من عدم بث اتصالات النظام الآلي لتحديد الهوية<sup>(٦)</sup>.

٣٦ - وكانت أيضا المشاركة الإريترية في التحالف ضد اليمن موضوع عدد متزايد من التصريحات العامة ومحل اعتراف من جانب كل من إريتريا نفسها والجهات الفاعلة الإقليمية. ووفقا لتقارير وسائط الإعلام الإريترية، عقد الرئيس الإريترى أسياش أفورقي وملك العربية السعودية، سلمان بن عبد العزيز، مناقشات في الرياض في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥<sup>(٧)</sup>. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أكدت وزارة الخارجية الإريترية في بيان لها أن إريتريا ستدعم مبادرة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب، و”أعربت عن استعدادها لدعم المبادرة بدون تحفظات والمساهمة في التحالف“<sup>(٨)</sup>.

٣٧ - وبالمثل، ففي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، نشرت وزارة الإعلام الإريترية على موقعها الشبكي Shabait، مقابلة مع الرئيس أفورقي قال فيها:

”إن حكومة المملكة العربية السعودية قد أعلنت مكافحة الإرهاب. وهذا أمر ينبغي تأييده دون شروط مسبقة. وينبغي القضاء تماما على عناصر عدم الاستقرار في هذه المنطقة. ويمكننا أن نتكلم عن الآلية والموارد المتاحة اللازمة لمعالجة المشكلة. وتمثل الخطة الرئيسية في تخليص المنطقة من الإرهاب ... وعلينا أن نساهم قدر استطاعتنا من أجل نجاح هذه المبادرة. وقد يختلف مستوى المساهمة من حيث القوة والموارد ولكن ينبغي التعاون في الوقت المناسب“<sup>(٩)</sup>.

(٦) انظر أيضا، Jeremy Binnie، “UAE likely to be building a naval facility in Eritrea”, IHS Jane’s *Defense Weekly* 360، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.janes.com/article/59561/uae-likely-to-be-building-a-naval-facility-in-eritrea](http://www.janes.com/article/59561/uae-likely-to-be-building-a-naval-facility-in-eritrea).

(٧) انظر، ”الرئيس أسياش يجري مناقشات مع الملك سلمان في الرياض“، مادوت، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي: [www.madote.com/2015/12/president-isaias-held-discussions-with.html](http://www.madote.com/2015/12/president-isaias-held-discussions-with.html).

(٨) انظر المرفق ٢ للاطلاع على نسخة من البيان. انظر أيضا، “Eritrea joins Saudi military alliance against terrorism”, Tesfanews، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي: [www.tesfanews.net/eritrea-joins-saudi-military-alliance-against-terrorism](http://www.tesfanews.net/eritrea-joins-saudi-military-alliance-against-terrorism).

(٩) انظر، ”إن سياستنا الإقليمية تركز على تعزيز مصالحنا الأمنية الوطنية والجماعية على حد سواء“، الرئيس أسياش، Shabait، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.shabait.com/categoryblog/21180-our-regional-policy-is-anchored-on-promoting-our-national-as-well-as-our-collective-security-interests-president-isaias](http://www.shabait.com/categoryblog/21180-our-regional-policy-is-anchored-on-promoting-our-national-as-well-as-our-collective-security-interests-president-isaias).

٣٨ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أفادت وكالة أنباء TesfaNews أنه تم في اليوم السابق إزاحة الستار عن حملة إعلامية عنوانها "أشكر إريتريا" في شوارع عدن عُرض فيها رسم لصورة الرئيس<sup>(١٠)</sup>. ونقل الموقع الشبكي "عبدال اليمن" عن منظم الحملة - والحملة الأوسع نطاقا والتي عنوانها "أشكر المملكة"، فراس الياضي، أنه أشاد "بتدريب المقاومة وقوات الجيش الوطني على أراضي [إريتريا]؛ فضلا عن استخدام القاعدة البحرية في ميناء عصب"<sup>(١١)</sup>. وأكد فريق الرصد والصحفيون العاملون في عدن نصب لوحات إعلانية دعما للحملة.

٣٩ - ويلاحظ فريق الرصد أن إريتريا قد اعترضت على نظر الفريق في مشاركة إريتريا في النزاع في اليمن مؤخرا بقولها "إن الفريق خرج مرة أخرى عن نطاق ولايته ليتناول مسألة اليمن ويُضمّن تقريره مزيجا من الأكاذيب والأخطاء والمعلومات الخاطئة والتلميحات"<sup>(١٢)</sup>. ومع ذلك، فإن الفريق يؤكد أن الاعتبارات المتعلقة بالمشاركة الإريتيرية في النزاع في اليمن تقع ضمن نطاق ولايته. وتثير مشاركة إريتريا في تحالف عسكري إقليمي يخوض نزاعا مسلحا بالضرورة أسئلة تتعلق بالامتثال لنظام حظر توريد الأسلحة في الاتجاهين المفروض على إريتريا، في غياب إذن محدد من مجلس الأمن.

٤٠ - وإذا كان نطاق الدعم الذي تقدمه إريتريا إلى التحالف الإقليمي، بما في ذلك على النحو المبين أعلاه، يتمثل في النقل المباشر أو غير المباشر لمواد محظورة من إريتريا أو إليها أو في تبادل المساعدة العسكرية، فمن شأنه أن يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة. ويمكن القول منطقيا على سبيل المثال، أن دعم الدولة العضو لتشييد منشآت عسكرية دائمة في إريتريا يتمثل في توفير "المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية والمساعدات الأخرى ذات الصلة بالأنشطة العسكرية" (انظر، القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)، الفقرة ٥).

(١٠) انظر المرفق ٣. انظر أيضا، TesfaNews، "Thank Eritrea' signs floods streets of Aden"، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.tesfanews.net/thank-eritrea-signs-yemen-capital](http://www.tesfanews.net/thank-eritrea-signs-yemen-capital).

(١١) "إزاحة الستار عن لوحة (شكرا إريتريا) في العاصمة اليمنية عدن"، أباييل، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [ababiil.net/yemen-news/56089.html](http://ababiil.net/yemen-news/56089.html).

(١٢) رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة (S/AC.29/2015/COMM.60) تحمل ردّه على رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة من منسق فريق الرصد (S/AC.29/2015/SEMG/OC.86) فيما يتعلق بالنتائج الواردة في التقرير النهائي الذي أعده الفريق بشأن إريتريا.

## جيم - بعثات وفد القوات الجوية الإريترية إلى إيطاليا في تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦

٤١ - خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ تلقى فريق الرصد معلومات منتظمة من شبكة من المصادر في الشتات الإريترية في إيطاليا، بما في ذلك كبار الضباط العاملين سابقا في الجيش الإريترية، تفيد أن وفدا رفيع المستوى من القوات الجوية الإريترية يُتوقع أن يسافر إلى إيطاليا، ابتداء من أيار/مايو، كجزء من مهمة لشراء الأسلحة<sup>(١٣)</sup>.

٤٢ - وخلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجرى فريق الرصد مقابلة مع تاجر أسلحة من أوكرانيا في بوخارست. وأبلغ التاجر الفريق أنه على الرغم من أنه لا يشارك مباشرة في شراء الأسلحة لإريتريا بنفسه، فهو يعلم أنه يجري مناقشة طلب شراء رئيسي من إريتريا مع كيان أوكراني. وادعى، في الوقت نفسه، أنه يعرف شخصين شاركا في شراء الأسلحة باسم إريتريا، من بينهم اللواء تكلاي هبتيسيلاسي. وادعى أن إريتريا، ما فتئت تحاول منذ زمن طويل، من خلال اللواء هبتيسيلاسي، شراء معدات للطائرات بالإضافة إلى خدمات تدريب الأفراد على العمليات الجوية وصيانة الطائرات. وفي عام ٢٠١١، أشار الفريق إلى ضلوع اللواء هبتيسيلاسي في محاولة لشراء معدات عسكرية من أوكرانيا في عام ٢٠١٠ (انظر، S/2011/433، الفقرتان ٣٧٠ و ٤١١).

٤٣ - وقد وثق فريق الرصد تقديم المساعدة الأوكرانية إلى الجهات العسكرية الإريترية في التقارير السابقة، لا سيما فيما يتعلق بصيانة الطائرات العسكرية الإريترية (انظر، الوثيقة S/2011/433، المرفق ١٠-١، والوثيقة S/2012/545، الفقرات من ٦٥ إلى ٦٩). وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦ أصدر مصدر إعلامي معارض، "إريميدريك"، مقالا يدعي فيه أن ١٦ فردا من أفراد مراقبة الحركة الجوية وفنيي الرادار الأوكرانيين قد وصلوا إلى أسمرة يوم ١٨ تموز/يوليه، على إثر توقيع عقد لمدة سنتين مع الحكومة<sup>(١٤)</sup>.

(١٣) مقابلة بواسطة الهاتف ومراسلات بالبريد الإلكتروني أجراها فريق الرصد مع أعضاء شبكة من المصادر في الشتات الإريترية، بمن فيهم ضباط سابقون في الجيش الإريترية، في الفترة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو ٢٠١٦.

(١٤) ادعى أن المدربين قد تم إيواؤهم في فيلات تابعة للحكومة بالقرب من فندق ألا سكاللا في أسمرة. كما أكد أن هذا كان ثاني فريق من الخبراء الأوكرانيين يصل إلى إريتريا خلال السنة؛ وكان الفريق الأول، وفقا للمقال، قد وصل إلى أسمرة في شباط/فبراير ٢٠١٦، وقدم تدريبا على صيانة معدات الرادار القديمة - وتركيب معدات جديدة. انظر، "www.erimedrek.com/2016/07/418A-84C-hC76-16-4h660-37-6E-6-9/"

٤٤ - وبعد ذلك، وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، نعى إلى علم فريق الرصد معلومات من مصادر مفتوحة تزعم أن وفدا من القوات الجوية الإريترية، بقيادة اللواء هابتيسيلاسي، قام بزيارة إيطاليا في تموز/يوليه، مدعيا للسلطات الإيطالية أنه يزور السفارة الإريترية في روما. غير أن فريق الرصد تلقى تقارير من مصادر مستقلة متعددة، تشير إلى أن الغرض الفعلي من الرحلة كان لشراء معدات عسكرية، وعلى وجه التحديد قطع غيار لطائرات الهليكوبتر<sup>(١٥)</sup>.

٤٥ - وأكدت السلطات الإيطالية، في مراسلات رسمية مع اللجنة، أن وفدا برئاسة اللواء هابتيسيلاسي، قام بالفعل بزيارة إيطاليا في تموز/يوليه ٢٠١٦ بعد أن يسرت إيطاليا له الحصول على تأشيرة شنغن<sup>(١٦)</sup>. وكان اللواء هابتيسيلاسي مصحوبا في الزيارة بالرائد يونس تيسفاي تيدلا، والنقيب يونس هينوك غيريتنساي، والنقيب أسميروم أمانويل غيريميدين<sup>(١٧)</sup>. وجرى التعرف في وسائط الإعلام على النقيبين بأتهما طيارا هليكوبتر.

٤٦ - ووفقا للتقارير التي تلقاها فريق الرصد، فإن النقيب غيريتنساي والنقيب غيريميدين لم يعودا إلى إريتريا. وفي حين أكدت حكومة إيطاليا أن اللواء هابتيسيلاسي والرائد تيدلا قد غادرا إيطاليا، لم يقدم العضوان الآخرون في الوفد نفسيهما حتى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى سفارة إيطاليا في أسمرة لإتمام الإجراءات الإجبارية للتحقق من العودة. ومنذ ذلك الحين، أفادت وكالات إعلامية متعددة بشأن إمكانية انشقاق هذين الطيارين. وأكدت السلطات الإيطالية أن الرجلين لم يلتمسا حتى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اللجوء إلى إيطاليا. غير أنه نظرا لأتهما حاملين لتأشيرة شنغن، فباستطاعتها السفر إلى أي دولة من الدول الأوروبية البالغ عددها ٢٦ دولة ضمن منطقة شنغن.

## دال - آراء حكومة إريتريا بشأن حظر توريد الأسلحة

٤٧ - في رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أكدت إريتريا أن الحظر على الأسلحة ينتهك "حق إريتريا في الدفاع عن النفس وفقا للمادة ٥١ [من ميثاق الأمم المتحدة]؛ مشيرة إلى وجود إثيوبيا، في عدة أماكن منها بلدة بادمي،

(١٥) مقابلة مع ضابط عسكري إريتري سابق بواسطة الهاتف في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦؛ ومراسلات بالبريد الإلكتروني مع صحفيين إريتريين سابقين وردت في ٢٧ آب/أغسطس و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(١٦) رد إيطاليا على الوثيقة S/AC.29/2016/SEMG/OC.89، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. انظر المرفق ٥-٢ للاطلاع على نسخة من استمارات طلب التأشيرة المعتمدة للواء تيكلاي هابتيسيلاسي.

(١٧) جرى تقديم طلب إلى إيطاليا فيما يتعلق بفرد خامس يدعى تيسفالديت هابتيسيلاسي نايزغي، بوصفه من أفراد القوات الجوية الإريترية ولكنه يحمل جواز سفر دبلوماسي، بوصفه عضوا في الوفد، ولكن ليس من الواضح لفريق الرصد إذا كان قد حصل على تأشيرة أم لا.

والتسبب في "احتلالات عسكرية" والتلميح إلى تصريحات علنية صادرة عن إثيوبيا بأنها ستقوم بعمل عسكري داخل إريتريا"<sup>(١٨)</sup>. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أسهبت إريتريا في الكلام، مشيرة إلى "أن إثيوبيا ما زالت تحتل عسكريا وبشكل غير قانوني أجزاء كبيرة من الأراضي الإريترية ذات السيادة، وذلك في انتهاك للقانون الدولي ولالتزامها بموجب المعاهدات [...]؛ وأن إريتريا ما برحت خلال السنوات الـ ١٣ الماضية تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إلى تحمل مسؤولياته وتدعو إثيوبيا إلى احترام التزامها بموجب المعاهدات، واحترام تعيين الحدود النهائي والملزم الذي تم في عام ٢٠٠٢ وقرارات ترسيم الحدود الصادرة عن لجنة الحدودية الإريترية الإثيوبية في عام ٢٠٠٧"<sup>(١٩)</sup>.

٤٨ - وحثت إريتريا أيضا على النظر إلى حظر توريد الأسلحة "في سياق التطورات الأمنية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر". وبيّنت ذلك على النحو التالي:

يتزايد انتشار التطرف والإرهاب في المنطقة وفي العالم. واليمن، الذي يتقاسم مع إريتريا حدودا طويلة تطل على البحر الأحمر، بما فيها مضيق باب المندب، ولا تستغرق رحلة الطيران إليه إلا ٣٠ دقيقة، يواجه للأسف أزمة [...] وإريتريا لا بد من دعمها، لا تقييدها.

٤٩ - وخلصت إريتريا إلى ما يلي:

خلافًا لبعض البلدان التي تطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالقيام بإجراء وتدخّل عسكري، فإن ما تطلبه إريتريا هو واضح وبسيط - إنها تطلب من مجلس الأمن رفع حظر الأسلحة بحيث يمكن أن تكافح جميع أنواع التطرف والإرهاب، وكذلك كي تحمي سيادتها وسلامتها الإقليمية بفعالية وكفاءة. فالوقاية أفضل بكثير من إدارة الأزمات.

٥٠ - وأكدت إريتريا من جديد في آخر رسالة لها إلى فريق الرصد في آب/أغسطس ٢٠١٦، أنها تعتبر الحظر على الأسلحة "أمرا جائرا ويؤدي إلى نتائج عكسية" مشيرة، في جملة أمور، إلى أن الحظر "يؤثر سلبا على قدرة إريتريا على الإسهام بفعالية

(١٨) رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة، (S/AC.29/2015/COMM.24).

(١٩) رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة (S/AC.29/2015/COMM.60) تتضمن رده على الرسالة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة من منسق فريق الرصد (S/AC.29/2015/SEMG/OC.86) فيما يتعلق بالاستنتاجات الواردة في التقرير النهائي للفريق بشأن إريتريا.

وكفاءة في مكافحة الإرهاب والتطرف على الصعيدين الإقليمي والعالمي<sup>(٢٠)</sup>. وينوه الفريق أن إريتريا قد تتصل بمجلس الأمن لالتماس إعفاء أو رفع جزئي لحظر توريد الأسلحة، بما في ذلك في الحالات التي ترى فيها الحكومة أن فرض حظر الأسلحة يشكل عقبة أمام إريتريا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

### ثالثا - دعم الجماعات المسلحة في المنطقة

٥١ - واصل فريق الرصد خلال الولاية الحالية التحقيق فيما إذا كانت إريتريا تقوم بتسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة الإقليمية أو أفرادها، بما في ذلك جماعة الشباب. ومرة أخرى، لم يعثر الفريق على أي دليل قاطع على أن إريتريا تقدم أي دعم إلى جماعة الشباب.

٥٢ - وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٥ أعلاه، كتب فريق الرصد في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ رسالة إلى الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة يطلب فيها مدّه بأي معلومات قد تكون لدى السلطات الإريترية بشأن تسليح وتدريب وتجهيز الجماعات المسلحة التي تستهدف زعزعة استقرار إريتريا، لكنه لم يتلق أي رد.

### ألف - حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية

٥٣ - خلال الولاية السابقة، قيّم فريق الرصد حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية بأنها تمثل أهم جماعة معارضة إثيوبية يجري تدريبها وتمويلها واستضافتها داخل إريتريا (انظر، الوثيقة S/2015/802، الفقرة ٥٠). وقد أثار كثيرا انشقاق مولا أسكيدوم، الرئيس السابق لحركة تيغراي، بالإضافة إلى عدد غير مؤكد من المقاتلين الموالين له، على قدرة المقاتلين المتبقين التابعين للحركة في إريتريا على شن هجمات ضد المصالح الإثيوبية. وتشير التقارير التي تلقاها الفريق إلى أن حركة تيغراي ما فتئت تزداد تجزؤا. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، أجرى الفريق مقابلة مع مولا أسكيدوم في أديس أبابا.

#### مقابلة مع مولا أسكيدوم

٥٤ - فرّ مولا أسكيدوم، الرئيس السابق لحركة تيغراي إلى إثيوبيا عبر السودان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ومعه زهاء ٨٠٠ فرد من رجاله، عقب خلافات مع قادة الجماعات

(٢٠) يرد رد إريتريا على المسائل التي أثارها فريق الرصد في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، في المرفق ١-٧.

المسلحة الأخرى المناهضة لإثيوبيا، بما في ذلك بيرهانو نيغا من حركة غينبوت سبعة (انظر، الوثيقة S/2015/802، الفقرة ٥٥).

٥٥ - وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٦، وبناء على دعوة من حكومة إثيوبيا، أجرى فريق الرصد مقابلة مع أسكيدوم في أديس أبابا<sup>(٢١)</sup>. وسرد مولا أسكيدوم أنه انضم إلى الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في عام ١٩٨٩ خلال كفاحها من أجل إسقاط الحكومة العسكرية بقيادة العقيد منغستو هيلامريام ("الدرغ"). وفي أعقاب سقوط الدرغ في عام ١٩٩١، التحق أسغيدوم بالقوات المسلحة الإثيوبية، وأُوفد لاحقا إلى منطقة تسيرونا الحدودية في عام ١٩٩٨ أثناء الحرب الإثيوبية الإريترية. وبعد مرور عام على انتهاء النزاع، وفي عام ٢٠٠١، غادر أسكيدوم القوات المسلحة الإثيوبية إلى المنفى الذي اختاره لنفسه في إريتريا حيث قام، إلى جانب غيره من الجنود الساخطين، بإنشاء حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية، التي كثيرا ما يشار إليها باسم "دمهيت". وقد تحدث أسغيدوم للفريق عن تقديم الاستخبارات الإريترية المشورة إلى حركة تيغراي لتطوير رؤيتها ومهمتها.

٥٦ - وقال إنه رُقي إلى منصب رئيس حركة تيغراي في عام ٢٠٠٨، وأنه قام منذ ذلك الحين بشن هجمات ضد القوات المسلحة الإثيوبية في مناطق تيغراي وعفر في شمال إثيوبيا. وتحدث عن الدعم المقدم من العقيد فيتسوم يشاك المعروف أيضا باسم "لينين"، بما في ذلك التخطيط للعمليات، وتوفير مبلغ شهري قدره ٤٥٠.٠٠٠ ناكفا إريترية - حوالي ٣٠.٠٠٠ دولار بسعر الصرف الرسمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ - وتوريد الأسلحة<sup>(٢٢)</sup>. كما ادعى أنه عمل كذلك مع العميد أبرهة كاسا خلال فترة رئاسته<sup>(٢٣)</sup>. وادعى أنه عندما كان رئيسا، كانت لحركة تيغراي مكاتب في أسمرة ومصوع وديكيميهارى وتيسيناي، ووحدات في معظم المدن الحدودية.

٥٧ - وتولى تنظيم المقابلات مسؤولون من الحكومة الإثيوبية ومع ذلك لم يحضر أي مسؤولين خلال المقابلة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتمكن فريق الرصد من التحقق من صحة الشهادات التي أدلى بها أسكيدوم أو التشكيك فيها.

(٢١) يوجد تسجيل صوتي للمقابلة في ملف لدى الأمانة العامة.

(٢٢) ورد ذكر العقيد فيتسوم يشاك لأول مرة في تقرير فريق الرصد في الفقرة ٢٦٢ (ب) من تقريره لعام ٢٠١١ (S/2011/433)، عندما ادعى أنه شارك في تدريب الجماعات المعارضة المسلحة الإثيوبية في المرتفعات الإثيوبية (وورد كذلك في الفقرة ٥٤ من تقرير عام ٢٠١٤ (S/2014/727) أنه يقوم بتوجيه الجماعات المسلحة الإثيوبية.

(٢٣) في الفقرة ٤٦ من تقرير عام ٢٠١٥ (S/2015/802)، أفاد فريق الرصد أن أحد الحلفاء المقربين من الرئيس، العميد أبرهة كاسا، قد حل محل العقيد فيتسوم يشاك في هذا الدور.

## مقاطع فيديو تصور تدريب أفراد حركة تيغراي على صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع

٥٨ - عندما أو شكت مرحلة التحقيق في الولاية الحالية عن نهايتها، قدمت إحدى الدول الأعضاء سلسلة من مقاطع الفيديو القصيرة والصور الفوتوغرافية إلى فريق الرصد، تصور فيها تدريب أفراد عسكريين إريتريين لأفراد من حركة تيغراي على صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة (انظر المرفق ٦).

٥٩ - ونظر فريق الرصد في مقاطع الفيديو والصور وأبدى الملاحظات التالية:

(أ) يتبين بوضوح من التدريب تعليم المتدربين كيفية صنع وضبط الأجهزة المتفجرة المرتجلة باستعمال مواد بدائية متاحة بسهولة، من قبيل أجزاء الساعات؛

(ب) يبدو أن تسجيل اللقطات قد جرى علنا وهو يركز أساسا على المدرب والمواد المعروضة، وإن كان يعرض في بعض الأحيان جمهور المتدربين؛

(ج) المتدربون يرتدون شتى أنواع أزياء المعارك العسكرية والزي المدني. ويظهر مولا أسكيدوم في بعض اللقطات، مما يدل على أنه من المرجح أن التسجيل قد جرى قبل فراره إلى إثيوبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

(د) يجري التدريب داخل غرفة صغيرة بها المرافق الأساسية، وفي الخارج في منطقة ريفية بها أشجار خفيفة؛

(هـ) في إحدى الصور يظهر ضابط يرتدي زيا عليه عبارة ERI-ARMY (جيش إريتريا)، على جيب الصدر، مما يدل عادة على رتبة قيادية في مستوى السرية أو أعلى؛

(و) استنادا إلى مناقشات مع المواطنين الإريتريين الموجودين في المنفى ممن هم على دراية بالمنطقة، فإن التضاريس الظاهرة في نقاط مختلفة طوال المقطع، من قبيل الجبل المرتفع وشكل الأرض، تشبه التضاريس بالقرب من ساوا<sup>(٢٤)</sup>.

٦٠ - وأتاحت الدول الأعضاء لفريق الرصد إمكانية الوصول إلى شخصين كانا قد ادعيا في مقابلات أجريت معهما بالهاتف في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٦. بمساعدة مترجم شفوي،

(٢٤) تفيد مواد المصادر المفتوحة والتقارير السابقة لفريق الرصد بوجود مرافق تدريب وسجون عسكرية إريتريية قرب ساوا، مما في ذلك أحد المراكز الكبرى لتدريب الجنود. انظر S/2012/545، الفقرة ٥١ والمرفق ١-١-ج.

أنهما كانا حاضرين في ذلك التدريب، الذي يدعيان أنه قد جرى في عام ٢٠١٤ بالقرب من ساوا. وطرح الفريق أسئلة أساسية حول طبيعة التدريب المصور في مقاطع الفيديو، وفي وقت كتابة هذا التقرير لم يتمكن من التثبت من المعلومات المتعلقة بالموقع أو التاريخ، أو إذا كان المدربون ينتمون إلى حكومة إريتريا. وما زال التحقيق مستمرا.

## باء - غينبوت سبعة

٦١ - كما ذكر ذلك فريق الرصد في الفقرة ٥٩ من تقريره السابق (S/2015/802)، ففي تموز/يوليه ٢٠١٥ سافر بيرهانو نيغا، زعيم حركة جينبوت سبعة ورئيس الجبهة المتحدة المنشأة حديثا، قبيل انشقاق مولا أسكيدوم، إلى أسمرة عبر مصر واستقبله شخصيا يمانى غريب، أحد كبار مستشاري الرئيس. ومنذ ذلك الحين اندمجت حركة غينبوت سبعة مع الجبهة الوطنية لتنشأة حركة غينبوت الوطنية سبعة، برئاسة بيرهانو نيغا، ومن المفهوم أنها قد وقعت في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦ مذكرة تفاهم مع جبهة أورو مو الديمقراطية<sup>(٢٥)</sup>.

٦٢ - وقدم فريق الرصد أولا معلومات مفصلة عن غينبوت سبعة، في تقريره لعام ٢٠١٤ (S/2014/727)، الفقرات من ٧٨ إلى ٨٦) وقدم تحديثا موجزا عنها في تقريره في عام ٢٠١٥ (S/2015/802)، الفقرتان ٥٨ و ٥٩). وفي التقارير السابقة، أفاد الفريق أن عناصر من حركة غينبوت سبعة كانت على اتصال مباشر مع مسؤولين عسكريين إريتريين، بما في ذلك العقيد يشاك وتلقت الدعم والتدريب العسكريين في إريتريا. وتشير التحقيقات التي أجريت خلال هذه الولاية، بما في ذلك من خلال مقابلات أجريت مع أعضاء سابقين في حركة غينبوت سبعة والاتصالات التي أجريت مع بعض الدول الأعضاء، إلى أن إريتريا تواصل تقديم الدعم إلى حركة غينبوت سبعة، بما في ذلك في شكل وثائق سفر إريترية.

٦٣ - وادعت حركة غينبوت سبعة مسؤوليتها عن هجوم أسفر عن مقتل ٢٠ فردا من جنود القوات المسلحة الإثيوبية في أربا مينتش، جنوب إثيوبيا، في أيار/مايو ٢٠١٦، مما يدل على أن الجماعة قادرة على شن هجمات تتجاوز المناطق الحدودية المتنازع عليها<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٥) متاح نسخة من مذكرة التفاهم على الموقع التالي: [www.patriot7.org/wp-content/uploads/2016/08/MOU-between-ODF-and-PG7-signed.pdf](http://www.patriot7.org/wp-content/uploads/2016/08/MOU-between-ODF-and-PG7-signed.pdf)

(٢٦) انظر، الموقع [www.youtube.com/watch?v=AzGOLUhVhfo](http://www.youtube.com/watch?v=AzGOLUhVhfo)

وسارعت السلطات الإثيوبية إلى التشكيك في هذه الادعاءات، وأعلنت أن وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لها قد أحبطت الهجوم، وألقت القبض على من استسلموا<sup>(٢٧)</sup>.

### مقابلات مع أفراد يدعون أنهم مقاتلين سابقين ينتمون لحركة غينبوت سبعة

٦٤ - في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أجرى فريق الرصد مقابلات مع اثنين من الأفراد الذين تحتجزهم السلطات الإثيوبية في انتظار المحاكمة في أديس أبابا، زعما أنهما شاركا في الهجوم الفاشل في جنوب إثيوبيا (انظر أعلاه). وأجريت المقابلات مع الشخصين كل على حدة، وكان ما رواه أحدهما مطابقا لما رواه الآخر إلى حد كبير.

٦٥ - وادعى الرجل الأول، ويدعى "أليمو"، أنه قد وصل إلى إريتريا في أواخر عام ٢٠١٣ بحثا عن عمل، ولكنه أُلقي عليه القبض واحتُجز للاشتباه في أنه يعمل لحساب أجهزة الاستخبارات الإثيوبية. وعقب إطلاق سراحه بعد شهر من ذلك، جرى تجنيده قسرا في حركة تيغراي الديمقراطية الشعبية وخضع لبرنامج تدريبي مدته ثلاثة أشهر في مركز للتدريب في جبل حميد (في منطقة قاش بركة، إريتريا)، إلى جانب ما يقرب من ٢٠٠ فرد من المتدربين الآخرين.

٦٦ - ويدعى "أليمو" أنه قد انضم إلى حركة غينبوت سبعة في أسمرة، عقب انشقاق مولا أسكيدوم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، نُقل إلى معسكر هارينا قرب الحدود مع السودان حيث جرى إبلاغه بأنه سوف ينضم إلى وحدة تقوم بإنشاء قاعدة في جنوب إثيوبيا، بتمويل من الحكومة الإريترية. وادعى أنه قد عاد إلى أسمرة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، حيث أُعطي وثائق سفر إريترية بأسماء مزورة، وسافر بعد ذلك إلى كينيا عبر قطر وأوغندا. ودخل من كينيا إلى جنوب إثيوبيا باستخدام وسائل النقل العامة، وقام في نهاية المطاف بإنشاء مخيم صغير في الغابات القريبة من أربا مينتش، حيث وقع في نهاية المطاف أسيرا في قبضة القوات الإثيوبية.

٦٧ - ونقل الرجل الثاني، 'بيبي'، سلسلة من الأحداث المماثلة رغم أنه ادعى أنه أتى أصلا من درفانا، وهي قرية تقع قرب أربا مينتش، المعروفة بمعارضتها لحكومة إثيوبيا. وقد كان قد اعتقلته بالفعل السلطات الإثيوبية في عام ٢٠١٤ لتعامله المزعوم مع حركة جينبوت سبعة، ثم أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر دون توجيه أي تهمة إليه. وبعد الإفراج عنه والعودة إلى درفانا، زعم أن شيوخ القرية ضغطوا عليه من أجل الانضمام إلى حركة جينبوت سبعة،

(٢٧) انظر، Tigray Online، "Eritrean terrorist group armed to the teeth manage to enter Southern Ethiopia"، 12 May 2016.

متاحة على الموقع: [www.tigraionline.com/articles/eritrean-armed-group16may.html](http://www.tigraionline.com/articles/eritrean-armed-group16may.html)

ثم سافر بعد ذلك إلى أمهاجر في إريتريا، عبر هيميرا الواقعة على الحدود. وبعد ليلة واحدة، نُقل إلى معسكر التدريب 'آدم دمهيت' قرب قرية كوتا.

٦٨ - وادعى أنه تلقى تدريباً على استخدام الأسلحة الخفيفة في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأنه نُقل إلى إدارة عامة تعنى بشؤون المقاطعة، وكُلف بتجنيد أفراد جدد من أمهاجر. وادعى أن تمويل المكتب يأتي من هارينا، معسكر التدريب الواقع إلى الشمال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نُقل إلى هارينا حيث ادعى أنه التقى ببيرهانو نيغا الذي أبلغه أنه سوف ينضم إلى الوحدة التي تقوم بإنشاء قاعدة في جنوب إثيوبيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٦ سافر مع بيرهانو نيغا إلى أسمرة حيث حصل على وثائق سفر إريترية تحت اسم مزور، وقضى هناك شهراً مقيماً في محطة التلفزيون ESAT. وادعى أنه سافر إلى كينيا عبر قطر وأوغندا، على الخطوط الجوية القطرية، في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٦٩ - وقدم تفاصيل عن سفره برا من مالابا الواقعة على الحدود الكينية الأوغندية، إلى نيروبي حيث أقام مع جهات الاتصال في حي إيستلي، قبل الاتجاه شمالاً إلى المدينة الحدودية الإثيوبية مويالي، ومن هناك قطع المرحلة الأخيرة من الرحلة إلى المعسكر بالقرب من أربا مينتش حيث قبضت عليه هو أيضاً القوات الإثيوبية في نهاية المطاف.

٧٠ - ونظم المقابلات مسؤولون في الحكومة الإثيوبية، وكانوا حاضرين أثناء المقابلات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن باستطاعة فريق الرصد التحقق من الشهادات المدلى بها أو التشكيك فيها.

## جيم - التحالف الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية

٧١ - في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٦، نشر العديد من وكالات وسائط الإعلام قراراً صدر على إثر المؤتمر الأول للتحالف الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية المعقود في أسمرة، يقضي بدمج الحركة الشعبية لتحرير بني شنقول (BPLM) والحركة الشعبية لتحرير غامبيلا (GPLM)، والجهة الوطنية لتحرير أوغادين، وجهة تحرير أرومو والجهة الوطنية لتحرير سيداما (SNLF). وينص القرار على أن "التحالف مصمم على اجتثاث حكم الأقلية القمعي الحالي من أجل صون وتعزيز حقوق الشعوب في ممارسة تقرير المصير الحقيقي"<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٨) انظر، "قرار المؤتمر الأول للتحالف الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية (PAFD)"، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦. <http://peoplesafd.org/wordpress1/resolution-of-the-first-congress-of-people-alliance-for-freedom-and-democracy-pafd>.

و لم يتمكن بعد فريق الرصد من تقييم حجم الدعم الذي يتلقاه التحالف المنشأ حديثاً من إريتريا، أو حتى مدى الخطر الذي يشكله حالياً على إثيوبيا.

## دال - جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية

٧٢ - سبق أن قيّم فريق الرصد الادعاءات المتعلقة بدعم إريتريا للجماعات المسلحة المناهضة لجيوتي في عام ٢٠١١. ففي الفقرات من ٢٦٩ إلى ٢٧٤ من تقريره النهائي لعام ٢٠١١ (S/2011/433)، أكد الفريق أن إريتريا وفرت القواعد والتدريب، والأسلحة والمعدات إلى إحدى الجماعات المسلحة المرتبطة بعناصر جبهة المعارضة الجيوتية لإعادة الحرية والديمقراطية، المنشقة، أو الجبهة المقاتلة أو الجبهة المسلحة منذ عام ٢٠٠٨. ووصف الفريق نشاط هذه الجماعة في شمال جيوتي، في جبال مابلا في منطقتي أوبوك وتاجوره، حيث نفذت عمليات عسكرية بهدف مضايقة القوات الجيوتية. وتلقت القوات التابعة لهذه الجماعة التدريب والدعم في إريتريا. وخلص الفريق إلى أنه على الرغم من طبيعة هذه الأنشطة المحدودة وغير الفعالة نسبياً، فقد أسفرت هذه العمليات عن تقويض عملية تطبيع العلاقات بين جيوتي وإريتريا وعرقلت، نتيجة لذلك، تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩) (انظر، S/2011/433، الفقرة ٤٤٣).

٧٣ - وفي عام ٢٠١٥ أشار فريق الرصد إلى تصعيد في خطاب السلطات الجيوتية ضد إريتريا، وتحدث عن ادعاءات متعددة مفادها أن إريتريا تقوض الاستقرار الإقليمي<sup>(٢٩)</sup>. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، تلقى الفريق بياناً خطياً من حكومة جيوتي ادعت فيه أن إريتريا تواصل دعم الأنشطة المزعزعة للاستقرار في منطقة الحدود الشمالية، ولا سيما عن طريق دعمها لعمل الجبهة المقاتلة (انظر، S/2015/802، الفقرات من ٦٠ إلى ٦٢). وتضمنت مذكرة شفوية أُحيلت لاحقاً إلى الفريق قائمة الحوادث التي وقعت عبر الحدود في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ ونيسان/أبريل ٢٠١٥، بما في ذلك سبع هجمات مزعومة شنها متمردون مدعومون من إريتريا. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥ طلب فريق الرصد مرتين إلى حكومة إريتريا التعليق على الادعاءات المتعلقة بدعمها للجبهة المقاتلة ولكنه لم يتلق أي رد (انظر، المرجع نفسه، الفقرة ٦٣).

(٢٩) انظر، S/2015/802، الفقرة ١٠٦. انظر، وعلى سبيل المثال، "Samuel Gebre, Djibouti, Ethiopia accuse Eritrea of sabotaging stability" (جيوتي وإثيوبيا تتهمان إريتريا بزعزعة استقرار)، وكالة أنباء بلومبرغ، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥. متاح على الموقع التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2015-02-13/djibouti-ethiopia-accuse-eritrea-of-sabotaging-horn-of-africa .13

٧٤ - وخلال الزيارة التي قام بها فريق الرصد إلى جيبوتي في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٦ اجتمع مع مختلف كبار المسؤولين في الحكومة بما في ذلك رئيس الوزراء، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ومدير الأمن الوطني، والأمين الدائم لدى وزير الداخلية، والأمين العام للمكتب الوطني لمساعدة اللاجئين والمنكوبين<sup>(٣٠)</sup>. واجتمع الفريق أيضا مع كبار ضباط قوات الأمن. وخلال هذه الاجتماعات، أعرب المسؤولون باستمرار عن شواغل إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إريتريا مع الشعور بأن البلد "مهاجم باستمرار"<sup>(٣١)</sup>.

٧٥ - وأعلنت جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية عن مسؤوليتها عن الهجمات على الأراضي الجيبوتية خلال فترة الولاية الحالية<sup>(٣٢)</sup>. وفي ٦ شباط/فبراير لقي رجلان من رجال الدرك الجيبوتي، هما زكريا إسماعيل وموسى بهدون فرح مصرعهما في تبادل لإطلاق النار في بحيرة عسل مع عناصر مسلحة قدموا، حسب بيان صحفي صادر عن وزارة الداخلية الجيبوتية، عبر الحدود من إريتريا<sup>(٣٣)</sup>.

#### مقابلة مع مقاتلين سابقين ادعوا أنهم ينتمون إلى الجبهة

٧٦ - خلال زيارة قام بها فريق الرصد إلى جيبوتي في نهاية آذار/مارس ٢٠١٦ للقاء أسرى الحرب الذين أُعيدوا إلى جيبوتي، طلبت إليه السلطات إجراء مقابلة مع رجلين، يدعيان أنهما

(٣٠) مقابلات جرت في جيبوتي، من ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٣١) مقابلة مع مدير الأمن الوطني في جيبوتي، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٣٢) في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أصدر زعيم جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية، محمد كدامي، بيانا صحفيا من جنيف أعلن فيه عن مسؤولية الجماعة عن حرق ثلاث مركبات في مراولة في تاجوره في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتعود ملكية المركبات إلى شركة البناء التي تقوم ببناء الطريق تاجوره/رندا/بالمو. وادعى أن المركبات كانت تستخدم لتقديم الدعم اللوجستي لهجوم قام به الجيش الحكومي في الفترة ما بين ١١ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ شمل هجمات على المدنيين، ولكن الجبهة صعدت الهجوم. ووجه رسالة إلى الشركة يقول فيها أنهم لن يسمحوا للشركة بأن تساعد الجيش في المستقبل. وتوجد نسخة من البيان الصحفي في ملف لدى فريق الرصد.

(٣٣) انظر "Attaque contre la brigade de gendarmerie au Lac Assal: Le Ministère de l'Intérieur apporte des éclaircissements"، صحيفة *La Nation*، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.lanationdj.com/attaque-contre-la-brigade-de-gendarmerie-au-lac-assal-le-ministere-de-linterieur-apporte-des-eclaircissements](http://www.lanationdj.com/attaque-contre-la-brigade-de-gendarmerie-au-lac-assal-le-ministere-de-linterieur-apporte-des-eclaircissements).

عضوين سابقين في الجبهة<sup>(٣٤)</sup>. وتحدث الرجلان عن تدريبهما في إريتريا بوصفهما من عناصر الميليشيا التابعة للجبهة ثم مشاركتهما في العمليات على طول الحدود بين جيبوتي وإريتريا<sup>(٣٥)</sup>.

٧٧ - وتحدث الرجل الأول، 'محمد'، البالغ تسعة عشر سنة من العمر، عن كيفية اختطافه قبل سبع سنوات على أيدي رجال مسلحين من منزله بالقرب من سوالي في مقاطعة أوبوك شمال جيبوتي، ثم أخذه عبر الحدود إلى إريتريا مع ثمانية شبان آخرين<sup>(٣٦)</sup>. ووصف الأفراد الذين اختطفوهم بأنهم رجال بزي عسكري قالوا للأهالي إنهم في حاجة إلى الفتيان ليساعدوا في رعاية بعض الجرحى. وفي قاعدة التدريب Anda'ali تلقى محمد التدريب العسكري والرياضي والأيدولوجي لمدة أربع سنوات وأبلغ بأن مهمته هي "تحرير جيبوتي"<sup>(٣٧)</sup>. وفي نهاية المطاف نُقل محمد إلى معسكر التدريب 'ويا' (Wi'a) قرب مصوع لقضاء الستين الأخيرتين من الأسر<sup>(٣٨)</sup>. وأخيرا تمكن من الهروب أثناء عملية حدودية، وعبر هو وثلاثة مقاتلين آخرين الحدود وسلموا أنفسهم إلى الجيش الجيبوتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦<sup>(٣٩)</sup>.

٧٨ - وتحدث الرجل الثاني، 'عبدول'، عن انضمامه طوعا إلى جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية عندما تم الاتصال به في منزله في منطقة أوبوك. وتلقى التدريب في جبال مابلا في إريتريا، وترقى في الرتب العسكرية ليصبح في نهاية المطاف آمرا عن وحدة قوامها ٢٠ رجلا تقريبا ومسؤولا عن التجنيد و'التوعية'. واعترف لفريق الرصد بأنه شارك في إطار مهمته انطلاقا من قاعدته في أندالي في عمليات التجنيد القسري على طول المنطقة الحدودية.

(٣٤) مقلبتان مع 'عبدول' و 'محمد'، في جيبوتي، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٣٥) على الرغم من أن الرجلين اللذين أُجريت معهما المقابلات لم يستخدموا عبارتي الجبهة المقاتلة أو الجبهة المسلحة في إشارة إلى الجماعة المسلحة التي كانوا مرتبطين بها، فقد كان ذلك مفهوما من السياق.

(٣٦) لم يتمكن فريق الرصد من العثور في تقارير حقوق الإنسان العامة ما يشير إلى عمليات اختطاف من جيبوتي إلى إريتريا في الفترة الزمنية المذكورة.

(٣٧) أفاد فريق الرصد في عام ٢٠١١ أن عناصر من الميليشيات التابعة لجبهة إعادة الوحدة والديمقراطية قد درّبوا في البداية في غبدو، الواقعة على بعد ٤٠ كيلومترا من عصب، ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي وقت لاحق، وفي منتصف عام ٢٠٠٩، وبسبب الفرار من الخدمة العسكرية، نقل معسكر التدريب بعيدا من الحدود إلى ديبا - سيما ثم إلى أندالي (Anda'ali). وكانت المرفق في أندالي بدائية لا تصلح سوى للتدريب العسكري الأساسي، والتدريب على الأسلحة الصغيرة (انظر S/2011/433، المرفق ٨-١).

(٣٨) مفهوم أن الرفاق الستة الذين اختطفوا في البداية مع 'محمد' لا يزالون في ويا (Wi'a). ويعد معسكر ويا (Wi'a) يشار إليها أيضا بـ (Wiya/Wia/Wie) حوالي ٢٥ كيلومترا جنوب مصوع، غربي الطريق الرابطة بين مصوع وعصب.

(٣٩) أثناء المقابلات، قيل إن رفاقه الثلاثة قد عادوا إلى منازلهم في أوبوك.

٧٩ - وأصبح "عبدول" قائد القاعدة في أندالي بإحرازه لقب واد ميريت (Wade Merit) وهي عبارة إريترية تعني ملازم أو عريف أول. وأفاد أن مجموع عدد أفراد الميليشيا التابعين للجبهة والمتمركزين في معسكر أندالي بلغ ١١٠ أفراد، وذلك قبل مغادرته، منهم ٦٠ فردا مقيمين في المعسكر و ٥٠ فردا يعملون كقوة متنقلة ينفذون عمليات توغل عبر الحدود. وهناك أيضا محاذي يؤولي ٩٠ فردا من العسكريين الإريترين، من بينهم أخصائيو في مكافحة الألغام. وذكر أسم الضابط المسؤول في ويا (Wi'a) أثناء زيارته الأخيرة لها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهو رمضان أحمد، وتحدث عن وجود "متمردين" آخرين في القاعدة، بما في ذلك "٢٠٠٠ فرد من الإثيوبيين والصوماليين"، أما الصوماليون فينتمون إلى المعارضة الإثيوبية الصومالية، و "ليسوا من تنظيم الشباب". وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، غادر الصوماليون الإثيوبيون المعسكر للمشاركة في محادثات السلام. وادعى أن جميع مقاتلي الجبهة كانوا قد نُقلوا إلى 'ويا' عندما غادر المعسكر.

٨٠ - وادعى عبدول أنه على الرغم من أن الدعم المقدم من إريتريا كان في البداية في شكل تدريب وخدمات أخرى، تلقت الجبهة في وقت ما قبل مغادرته أسلحة جديدة من الجيش الإريترى شملت رشاشات آلية من طراز PK، وقنابل صاروخية، وبنادق هجومية من طراز AK-47<sup>(٤٠)</sup>.

٨١ - وفي نهاية المطاف وبعد أن خاب أمله في الجبهة، قرر 'عبدول' المغادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ وعاد عبر الحدود إلى جيبوتي، وسلم نفسه إلى السلطات.

٨٢ - ونظم هذه المقابلات مسؤولون في الحكومة الجيبوتية، وكانوا حاضرين أثناء المقابلات. وطلب فريق الرصد تمكينه من إجراء مقابلات متابعة مع كل من 'عبدول' و 'محمد' وعدد آخر ممن ادعوا أنهم من المختطفين السابقين، في آب/أغسطس ٢٠١٦، إلا أن السلطات الجيبوتية ردت بقولها أنها لم تتمكن من تيسير المقابلات خلال ذلك الشهر<sup>(٤١)</sup>. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتمكن فريق الرصد من التحقق من المعلومات المقدمة أو التشكيك فيها.

(٤٠) في مقابلة مع فريق الرصد وردت في تقريره لعام ٢٠١١، اعترف قائد سابق للجبهة المقاتلة كان محتجزا آنذاك في جيبوتي، ويدعى 'محمد' جبهها، أن حكومة إريتريا "كانت تدعمنا، وتوفر لنا الأغذية والأدوية، والعلاج لمقاتلينا الجرحى"، لكنه أنكر تلقي أي أسلحة أو معدات عسكرية. وادعى أن الجبهة اشترت الأسلحة والذخائر من اليمن أساسا (انظر S/2011/433، الفقرة ٢٧٤).

(٤١) مراسلات فريق الرصد بالبريد الإلكتروني مع مسؤولين من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

## رابعاً - التمويل دعماً لانتهاك القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩)

٨٣ - أجرى فريق الرصد خلال فترة هذه الولاية تحقيقات من أجل معرفة ما إذا كانت الحكومة الإريترية تخصص إيرادات لدعم الجماعات المسلحة العاملة على أراضيها أو للقيام بأنشطة من شأنها أن تشكل انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة. وخلال الولايات السابقة قدم فريق الرصد تقارير عن الأدوار التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون الإريثريون والشخصيات القيادية في الجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة الذين يراقبون إدارة المالية العامة في إريتريا (انظر S/2015/802، الفقرتان ٦٦ و ٦٧، و S/2014/727، الفقرات من ٨٧ إلى ١٠١؛ S/2013/440، الفقرات من ٧٤ إلى ٧٩؛ S/2011/433، الفقرات من ٣٦٤ إلى ٣٨٠). ولا تشير المقابلات التي أجراها الفريق خلال هذه الولاية إلى أي تغيير في الوضع<sup>(٤٢)</sup>.

٨٤ - ونظراً لانعدام الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات الحكومية وعدم تعاون الحكومة الإريترية في هذا الشأن ضعفت قدرة فريق الرصد على التوصل إلى معرفة ما إذا كانت الحكومة تقدم الدعم المالي للجماعات المسلحة العاملة داخل حدودها أو إذا كانت تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة. ووجه الفريق دعوة رسمية إلى الحكومة لمناقشة المسائل المتعلقة بالمالية العامة مع خبراء المالية في الفريق وفقاً لأحكام الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٢٢٤٤ (٢٠١٥). ولم يتلق الفريق رداً على دعوته (انظر المرفق ١-٤).

٨٥ - وقد أدان مجلس الأمن استخدام الحكومة 'ضريبة الشتات' من أجل زعزعة الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي أو انتهاك أحكام الفقرة ١٠ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١). ومطلوب من الإريثريين الذين يعيشون في الشتات المساهمة بنسبة ٢ في المائة من دخلهم عن كل سنة قضاها في الخارج منذ عام ١٩٩١ مقابل الحصول على الخدمات التي تقدمها الحكومة<sup>(٤٣)</sup>. وهذا لا يشكل في حد ذاته انتهاكاً لتدابير الجزاءات. ولم يعثر فريق الرصد على أدلة تفيد بأن إريتريا قد قامت بتحصيل ضريبة الشتات باستخدام الأساليب المحظورة بموجب الفقرة ١١ من القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)<sup>(٤٤)</sup>.

(٤٢) مقابلات مع مسؤولين من الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦، ومصدر دبلوماسي في دبي في ٢٢ شباط/فبراير و ٢ أيار/مايو ٢٠١٦.

(٤٣) قدم فريق الرصد تقريراً مطولاً أثناء الولايات السابقة عن ضريبة الشتات التي جُمعت منذ عام ١٩٩٤. انظر S/2015/802، الفقرات من ٨١ إلى ٨٩؛ و S/2014/727، الفقرات من ١٠٢ إلى ١١١؛ و S/2013/440، الفقرات من ١٢٨ إلى ١٣٣؛ و S/2012/545، الفقرات من ٨٧ إلى ١٠٤.

(٤٤) مقابلات مع أعضاء أفراد من الشتات الإريثري في أوصلو، ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٨٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نفذت الحكومة برنامجاً لإصلاح نظام العملة المتداولة، الناكفا، وذلك بهدف الحد رسمياً من اتساع نطاق السوق السوداء في إريتريا. وللحصول على العملة الجديدة، يتعين إيداع المبلغ المراد تغييره لدى المصارف بالناكفا القديمة مشفوعاً بتصريح بمنشئ تلك الأموال. وفي وقت كتابة هذا التقرير بلغ سعر الصرف الرسمي حوالي ١٥ ناكفا إريتريّة مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة. ولا تزيد حالياً المبالغ التي يمكن سحبها شهرياً عن ٥٠٠٠ ناكفا. وأدى هذا الإصلاح المالي، إلى جانب الإلغاء التدريجي لسوق الصرف غير الرسمية، حيث يمكن للمرء أن يحصل على أكثر من ٥٠ ناكفا مقابل الدولار الواحد، إلى انخفاض حاد في القوة الشرائية للشعب الإريتري وكذلك إلى انخفاض قيمة التحويلات المالية من الشتات بما لا يقل عن النصف<sup>(٤٥)</sup>.

### خامساً - الإيرادات الآتية من قطاع التعدين

٨٧ - يحيط فريق الرصد علماً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٠٢٣ (٢٠١١) التي أعرب فيها عن قلقه من احتمال استخدام قطاع التعدين الإريتري كمصدر مالي لزعزعة استقرار منطقة القرن الأفريقي، وأهاب بإريتريا توحي الشفافية في شؤونها المالية العامة لتثبت أن عائدات أنشطة التعدين هذه لا تُستخدم لانتهاك القرارات ذات الصلة، بما فيها القرارات ١٨٤٤ (٢٠٠٨) و ١٨٦٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) و ٢٠٢٣ (٢٠١١). وعلاوة على ذلك، وفي الفقرة ١٣ من القرار، قرر مجلس الأمن أن تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الملائمة لمنع استخدام الأموال الآتية من قطاع التعدين لانتهاك القرارات ذات الصلة، وذلك بوسائل منها إصدار مبادئ توجيهية تتعلق بالعناية الواجبة، وطلب إلى اللجنة أن تقوم، بمساعدة الفريق، بصياغة مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء.

٨٨ - ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٢٣ (٢٠١١)، وثق فريق الرصد حالة من انعدام الشفافية فيما يتعلق بقطاع التعدين في إريتريا (انظر، S/2012/545، الفقرتان ١١٠ و ١١٣؛ و S/2013/440، الحاشية ١١٩؛ و S/2014/727، الفقرتان ١١٣ و ١١٤؛ و S/2015/802، الفقرتان ٩١ و ٩٢). ويشمل ذلك عدم تعاون الحكومة مع الفريق في إتاحة الوصول إلى السجلات المالية والدخول إلى البلد. وقدم الفريق إلى اللجنة في تقريره لعام ٢٠١٢ ثلاث

(٤٥) مقابلات مع دبلوماسي مقيم في نيروبي، في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٦؛ ومقابلة مع أكاديمي مقيم في هلسنكي في ٨ آذار/مارس ٢٠١٦؛ ومقابلات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

خيارات تتعلق بمبادئ توجيهية تتعلق ببذل العناية الواجبة من أجل تحسين الشفافية، هي: الإفصاح الطوعي عن الأموال وتخصيصها؛ والإشراف المشترك، والإفصاح الإلزامي (انظر، S/2012/545، الفقرات من ١١٥ إلى ١٢١). وفي التقرير الذي قدمه الفريق في وقت لاحق، أوصى بخيار الإشراف المشترك، ولاحظ في الوقت نفسه أن التنفيذ سيتطلب التعاون الطوعي من جانب حكومة إريتريا (انظر، S/2013/440، الفقرات من ١٥٨ إلى ١٦٣).

## ألف - نشاط قطاع التعدين

٨٩ - تشمل الرواسب المعدنية في إريتريا النحاس والذهب والفضة والزنك، والبوتاس. وقد يوجد أيضا في إريتريا احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط ولكن ذلك لم يثبت بعد. ووفقا للمدير العام لوزارة الطاقة والمناجم، آلم كيرياب، تقوم حاليا ١٦ شركة تعدين أجنبية بأعمال استكشافية في إريتريا<sup>(٤٦)</sup>. وحدد فريق الرصد في تقريره لعام ٢٠١٤، الإطار التنظيمي الذي يحكم عمل شركات التعدين في إريتريا (انظر، S/2014/727، الفقرات من ١١٩ إلى ١٢١). ولشركة التعدين الحكومية، شركة التعدين الوطنية الإريترية، الحق في الحصول على نسبة ١٠ في المائة من الحصص دون مقابل فضلا عن الحق في شراء حصة إضافية قدرها ٣٠ في المائة في مشاريع التعدين المشتركة.

٩٠ - وهناك مشروعا تعدين مشتركان في طور الإنتاج، هما شركة بيشا المساهمة للتعدين (BMSC) وشركة زارا المساهمة للتعدين (ZMSC) وهناك مشروعان من المتوقع أن يدخلوا طور الإنتاج في غضون سنتين، هما، شركة أسمرة المساهمة للتعدين (AMSC) وشركة كولولي المساهمة للتعدين (CMSC):

(أ) شركة بيشا المساهمة للتعدين، تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك شركة نيفسون المحدودة ٦٠ في المائة المتبقية، وتشغل منجم بيشا الذي يقع على بعد ١٥٠ كيلومترا غرب أسمرة، وينتج الذهب والفضة والنحاس والزنك؛

(ب) شركة زارا المساهمة للتعدين، تملك شركة التعدين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك مجموعة شنغهاي الصين للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي الخارجي ٦٠ في المائة المتبقية، وتشغل منجم كوكا في شمال إريتريا، الذي بدأ إنتاج الذهب في عام ٢٠١٦؛

(٤٦) انظر، Mark Anderson، "Mining: Eritrea Digs Deep for Jobs"، *Africa Report*، آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.theafricareport.com/East-Horn-Africa/mining-eritrea-digs-deep-for-jobs.html](http://www.theafricareport.com/East-Horn-Africa/mining-eritrea-digs-deep-for-jobs.html)

(ج) شركة أسمرة المساهمة للتعددين، تملك شركة التعددين الوطنية الإريترية ٤٠ في المائة منها وتملك مؤسسة سيشوان المحدودة لبناء الطرقات والجسور والاستثمار في مجال التعددين ٦٠ في المائة، ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الذهب والنحاس والزنك بالقرب من أسمرة في أوائل عام ٢٠١٧؛

(د) شركة كولوي المساهمة للتعددين، تملك شركة التعددين الوطنية الإريترية ٥٠ في المائة منها وتملك شركة داناكالي المحدودة ٥٠ في المائة (Danakali)، ومن المتوقع أن تبدأ في إنتاج البوتاس في الرواسب الواقعة على بعد ١٧٥ كيلومترا تقريبا إلى الجنوب الشرقي من أسمرة في أواخر عام ٢٠١٨.

## باء - المبالغ المدفوعة للحكومة

٩١ - في الفترة من عام ٢٠١١ إلى أوائل عام ٢٠١٦ التي بدأ خلالها الإنتاج في منجم كوكا، وكان هو المنجم الوحيد المنتج في إريتريا وبالتالي فقد كان هو مصدر جميع إيرادات التعددين المدفوعة للحكومة تقريبا. ووفقا لشركة نيفسون، فإنها دفعت للحكومة إريتريا خلال عام ٢٠١٥ مبلغ ٢١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل ضرائب ومبلغ ١٧,٦ مليون دولار في شكل إتاوات، ومبلغ ٨,٢ ملايين دولار في شكل ضرائب على المرتبات، ومبلغ ٦,٣ ملايين دولار لتغطية الضرائب والجمارك والرسوم، فبلغ بذلك مجموع الإيرادات الحكومية ٥٣,٩ مليون دولار. ودفعت أيضا شركة نيفسون لشركة التعددين الوطنية الإريترية مبلغ ١٩,٠ مليون دولار خلال عام ٢٠١٥، وبذلك بلغ مجموع المدفوعات في شكل ضرائب وللحكومة ومبالغ تم توزيعها في عام ٢٠١٥ ما قدره ٧٢,٩ مليون دولار. وفي الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٥، تشير بيانات شركة نيفسون إلى أنها دفعت للحكومة ٥٨٢,٩ مليون دولار في شكل ضرائب ومبلغ ٢٤٥,١ مليون دولار تم توزيعه وفي شكل عائدات رأس مال إلى شركة التعددين الوطنية الإريترية، أي ما مجموعه ٨٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما يعادل متوسطا قدره ١٦٥,٦ مليون دولار في السنة خلال فترة السنوات الخمس<sup>(٤٧)</sup>.

٩٢ - وقد سعى فريق الرصد إلى العمل مع شركة نيفسون للتأكد من احتمال استخدام الحكومة للإيرادات المتأتية من عملياتها في إريتريا لتقديم الدعم للجماعات المسلحة في المنطقة أو لانتهاك حظر الأسلحة في الاتجاهين. وخلال الولايات الأربع السابقة، لم تنفق شركة

(٤٧) Nevsun Resources Ltd, "Positive Results: 2015 Corporate Social Responsibility Report". متاح على الموقع التالي: [www.nevsun.com/pdf/NevsunCSR\\_2015\\_Digital.pdf](http://www.nevsun.com/pdf/NevsunCSR_2015_Digital.pdf)

نيفسون تتذرع بعدم الكشف عن الاتفاقات السرية في ردودها الخطية على استفسارات الفريق واقترحت أنه ينبغي بدلا من ذلك توجيه الأسئلة إلى الحكومة. وبحث فريق الرصد في تقريره السابق، العلاقة بين الشركة والمتعاقدين معها من الباطن، بما في ذلك شركة SENET وشركة سيغن للبناء (Segen) وشركة ميريب للبناء المزعومة (Mereb)<sup>(٤٨)</sup>. و SENET هي شركة هندسة وبناء من جنوب أفريقيا، مملوكة للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، أما شركة ميريب فهي مملوكة للجيش الإريتري. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى الوثائق المالية، لم يتمكن الفريق من التوفيق بين التباينات الواضحة بين المبالغ التي دفعتها شركة بيشا المساهمة للتعدين للمقاولين والمتعاقدين من الباطن والمبالغ المدفوعة للعاملين في منجم بيشا الذين قد يكون كثير منهم من الجندين (انظر، S/2015/802، الفقرات من ٩٦ إلى ١٠٢).

٩٣ - ولا تزال إمكانية تحويل المؤسسات المملوكة للدولة للأموال الفائضة غير الخاضعة للمساءلة لغرض استخدامها في الانتهاكات المحتملة للجزاءات مسألة مثيرة للقلق. وبناء على ذلك، لا يزال فريق الرصد يتتبع التطورات في القضية المدنية التي رفعها ثلاثة مدعين إريتريين ضد شركة نيفسون في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في المحكمة العليا في كولومبيا البريطانية، في كندا، التي قد تكشف عن مزيد من المعلومات المفيدة بشأن الهيكل المالي لصناعة التعدين في إريتريا. ووفقا لبلاغ الدعوى المدنية التي رفعها المدعون الثلاثة، تستخدم شركتنا ميريب وسيغن أو الجيش الإريتري الجندين في الخدمة الوطنية قسرا على نطاق واسع في منجم بيشا. ويدعي مقدمو الدعوى وغيرهم من العمال المستخدمين قسرا أنهم يتقاضون أجرا قدره ٤٥٠ ناكفا إريتريه شهريا، أي ما يعادل حاليا نحو ٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة بسعر الصرف الرسمي<sup>(٤٩)</sup>. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لا تزال محكمة الاستئناف الاتحادية الكندية لم تُبْتَّ في القضية المدنية. ويتوقع صدور أحكام في وقت لاحق في عام ٢٠١٦ بشأن العديد من الالتماسات المقدمة من شركة نيفسون للاعتراض عن القضية أو رفضها<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٨) وقد اعترفت شركة نيفسون باستخدامها شركة SENET كطرف متعاقد وشركة Segen كمتعاقد من الباطن. وقد نفت الشركة أن شركة ميريب قدمت خدمات لشركة بيشا المساهمة للتعدين SENET، أو لشركة Segen.

(٤٩) *Gize Yebeyo Araya, Kesete Tekele Fshazion and Mihretab Yemane Tekle vs. Nevsun Resources Ltd*, ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، Notice of Civil Claim, Supreme Court of British Columbia, Vancouver Registry S-148932

(٥٠) مقابلة مع محامي حقوق الإنسان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، في فانكوفر، كندا.

## جيم - العناية الواجبة من جانب الدول الأعضاء

٩٤ - وكما لوحظ أعلاه، فرض مجلس الأمن في قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١) التزاما على الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الملائمة لمنع استخدام الأموال الآتية من قطاع التعدين الإريتري لانتهاك القرارات ذات الصلة. ومنذ ذلك الحين قامت دولتان من الدول الأعضاء ومنظمة إقليمية واحدة بوضع متطلبات الإبلاغ الإلزامية في مجال الصناعات الاستخراجية: قانون كندا لتدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية (ESTMA)، والبند ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك (الولايات المتحدة)، والتوجيه 2013/34/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس (الاتحاد الأوروبي). ومن حيث النهج، فإن التدابير مماثلة في معظمها لخيار الإفصاح الإلزامي لغرض العناية الواجبة من جانب الدول الأعضاء التي حددها فريق الرصد في تقريره لعام ٢٠١٢ (انظر، S/2012/545، الفقرات من ١١٩ إلى ١٢١). وما أن تنفذ هذه التدابير حتى تحسن إلى حد كبير من الشفافية فيما يتعلق بالإيرادات الحكومية من الصناعات الاستخراجية في إريتريا وفي غيرها. ومع ذلك، ونظرا لأن هذه التدابير لا تتناول النفقات الحكومية، فإن مدى جدواها في تحسين الامتثال للجزاءات لن ينطبق إلا على نصف المعادلة المالية.

٩٥ - وهذه التدابير الثلاثة متشابهة تماما فيما يتعلق بالصناعات التي تشملها، وتعريف الكيانات المبلّغة، ونطاق المدفوعات التي يجب الإبلاغ عنها، والجدول الزمني للتنفيذ. وفيما يتعلق بالصناعات، فإن قانون تدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والبند ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك يغطيان استخراج النفط والغاز الطبيعي والمعادن، بينما ينطبق الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي على قطع الأشجار أيضا. أما فيما يتعلق بالكيانات المبلّغة، فإن التدابير الثلاثة جميعها تنطبق على الشركات المدرجة علنا، في حين ينطبق قانون تدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي على الشركات الكبيرة غير المدرجة في الولاية القانونية للبلد المعني<sup>(٥١)</sup>. وتشمل جميع التدابير الثلاثة أصناف المدفوعات نفسها على أساس مستوى المشاريع - الضرائب والإتاوات والرسوم واستحقاقات الإنتاج، والمكافآت، والأرباح، وتحسين الهياكل الأساسية، ويحدد كل تدبير عتبة دنيا يصبح الإبلاغ دونها غير إلزامي (أي ١٠٠ ٠٠٠ دولار كندي؛ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات

(٥١) بالنسبة لكندا والاتحاد الأوروبي، تعتبر أي شركة غير مدرجة في الولاية القانونية للبلد المعني شركة "كبيرة" إذا كانت تستوفي معيارين من المعايير الثلاثة المتعلقة بالأصول (٢٠ مليون دولار كندي/ ٢٠ مليون يورو) والإيرادات السنوية (٤٠ مليون كندي/ ٤٠ مليون يورو)، والموظفين (٢٥٠).

المتحدة؛ أو ١٠٠٠٠٠٠ يورو). وسيحل موعد تقديم أولى التقارير في إطار قانون كندا لتدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية في ١٥٠ يوما بعد السنة المالية المنتهية في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وسيحل موعد تقديم أولى التقارير في إطار البند ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك في ١٥٠ يوما بعد السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أما مواعيد تقديم التقارير في إطار الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي فستختلف باختلاف حالة تشريعات التنفيذ الوطنية.

٩٦ - وفي الوقت الراهن، فمن بين الشركات الأجنبية الأربعة في إريتريا التي إما تشغل منجما في طور الإنتاج أو هي بصدد تنمية موقع للتعدين يُتوقع أن يدخل طور الإنتاج، هناك فيما يبدو شركة واحدة فقط معنية بمتطلبات الإبلاغ الإلزامية هذه. وستخضع نيفسون، وهي شركة مسجلة في آن واحد في بورصة تورونتو وبورصة نيويورك، لأحكام قانون كندا لتدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والبند ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك. وتعكس السنة المالية لشركة نيفسون السنة التقويمية، مما يعني أن موعد تقديم تقريرها الأول بموجب قانون كندا لتدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية سيحين في ١٥٠ يوما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ويحين موعد تقديم تقريرها الأول بموجب البند ١٥٠٤ من قانون دود - فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك في ١٥٠ يوما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبالتالي، ونظرا لمتطلبات الإبلاغ الإلزامية المفصلة بموجب قانون تدابير الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، فإن الشفافية المالية بشأن عمليات شركة نيفسون في إريتريا ستعزز خلال ولاية فريق الرصد المقبلة، بما في ذلك نشر بيانات أكثر دقة وموثوقية من البيانات المنشورة حاليا في تقارير الشركة السنوية بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

## سادسا - الأعمال التي تعرقل تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩): المقاتلون الجيوتيون المفقودون في القتال منذ الاشتباكات التي وقعت بين جيوتي وإريتريا في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨<sup>(٥٢)</sup>

٩٧ - منذ الاشتباكات المسلحة التي نشبت بين جيوتي وإريتريا في الفترة ما بين ١٠ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، طالب مجلس الأمن بأن تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيوتيين المفقودين في القتال، بما في ذلك المعلومات المطلوبة في القرارات التي

(٥٢) في القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، طالب المجلس، في جملة أمور، أن تُقرّ إريتريا بالتراجع الحدودي وتشارك في جهود دبلوماسية تفضي إلى تسوية مقبولة من الطرفين (انظر أيضا، الفقرة ٥ '٢' من القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)).

تتناول نظام الجزاءات المفروضة على إريتريا<sup>(٥٣)</sup>. وبالمثل، كررت إريتريا وباستمرار، في جميع التعاملات الرسمية مع فريق الرصد، رأيها أن هذه المسألة ينبغي أن يتناولها فريق وساطة قطري مخصص وليس فريق الرصد<sup>(٥٤)</sup>.

٩٨ - وفي عام ٢٠١٥ قدم فريق الرصد إحاطة إلى مجلس الأمن عن جهوده الرامية إلى الحصول على معلومات بشأن المقاتلين حسب توجيهات المجلس ورفض إريتريا المتواصل الاعتراف بمدى وجاهة الطلب (انظر، S/2015/802، الفقرتان ١٠٤ و ١٠٥). وعلى غرار ما دأب عليه فريق الرصد في ولاياته السابقة منذ عام ٢٠١٢، رأي أن رفض إريتريا التعاون أو تقديم معلومات بشأن أسرى الحرب المفقودين يشكل عقبة تحول دون تنفيذ القرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وأنه ينبغي النظر في اتخاذ تدابير ضد المسؤولين المعنيين بموجب القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) (انظر، S/2012/545، الفقرة ١٣٣؛ و S/2015/802، الفقرة ١١١). ولذلك شدّد المجلس مرة أخرى في الفقرة ٢٧ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) على مطالبته بإتاحة معلومات عن المقاتلين، "ولا سيما لفريق الرصد".

٩٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٦ أُطلق سراح أربعة من المقاتلين المفقودين، كانت تحتجزهم إريتريا في الاعتقال السري كأسرى حرب منذ عام ٢٠٠٨.

### المعلومات الأساسية بشأن إطلاق سراح أسرى الحرب

١٠٠ - كما أبلغ فريق الرصد مجلس الأمن في عام ٢٠١١، ووفقا لحكومة جيبوتي، خلّفت الاشتباكات الحدودية التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ثلاثين قتيلًا من الجنود الجيبوتيين، و ٣٩ جريحًا، و ٤٩ معاقًا بالإضافة إلى ١٩ مفقودين في القتال، يفترض أنهم قد أخذوا أسرى حرب (انظر، S/2011/433، الفقرة ٤٢٨). بيد أن حكومة إريتريا لم تعترف بأنها

(٥٣) اندلعت الاشتباكات بسبب الخلاف في السيطرة على شبه جزيرة رأس دميعة والأراضي المتاخمة. وخلال العمليات وقع مقاتلون في الأسر من كلا الجانبين. وفي الفقرة ٤ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) طالب المجلس أن "تتيح إريتريا معلومات بشأن المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ اندلاع المواجهات ليتأكد المعنيون بالأمر من وجود أسرى حرب جيبوتيين ويقفوا على ظروفهم". وقد كرر المجلس تأكيد هذا الطلب في قرارات لاحقة، بما في ذلك مؤخرًا في القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥).

(٥٤) في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، اتفق الطرفان على وقف رسمي لإطلاق النار في إطار العملية الجارية بوساطة قطر، مما أدى إلى انسحاب القوات من المناطق المتنازع عليها ونشر قوات قطرية على الحدود المشتركة القطرية ريثما يتم التوصل إلى تسوية نهائية للمسائل المعلقة.

تحتجز أي مقاتلين جيبوتيين، كما أنها لم تسع إلى التواصل مع أسرى الحرب الإريتريين الذين أعلنت جيبوتي أنهم محتجزون لديها<sup>(٥٥)</sup>.

١٠١ - وعلى العكس من ذلك، نشرت حكومة جيبوتي قائمة تضم ١٧ إريتريا، مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٠، يُدعى أنهم وقعوا في الأسر أثناء النزاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وهم محتجزون حاليا ومنحوا مركز أسرى حرب في جيبوتي. وفيما يلي أسماء هؤلاء الأفراد: بينيام منغستاب؛ محمد محمود إبراهيم؛ شيشاي زيجاراياس ولد مريم؛ كواج حليميكايل غبريسلاد؛ يونس بير كتب مسغنا؛ تيسفو هابتسغي نوغوسي؛ أحمد محمد فقيه؛ فيشال كبرم تيكلي؛ أسفا أرايا تيكلسنت؛ تيسفو بيني غيراب؛ ميرهاوي تيكليهايمانوت؛ نوغوسي مانا أندو؛ براك تيكلاب غريكيديان؛ كيسي سبهيتو نوغوسي؛ تيكليويني هادغو عبادي؛ أيوب هيليب هابتيمريم؛ تيسفو ولد ميكال فروزين. وقد أفادت التقارير أن حكومة إريتريا لم توجه أي استفسارات لحكومة جيبوتي فيما يتعلق بالحصول على معلومات عن هؤلاء السجناء أو الوصول إليهم<sup>(٥٦)</sup>.

١٠٢ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ادّعى أن اثنين من أسرى الحرب الجيبوتيين المحتجزين في إريتريا - وهما أحمد إيلي يابي وخضر سمبول (أو سومبول) علي - فرا من الأسر في إريتريا وعبرا الحدود إلى السودان، وقدموا أدلة على أن هناك ما لا يقل عن خمسة أسرى حرب آخرين محتجزين في إريتريا منذ عام ٢٠٠٨<sup>(٥٧)</sup>. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أجرى فريق الرصد مقابلات مع أسيرين سابقين ادعيا أنهما احتُجزا في البداية، بعد القبض عليهما في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بالقرب من رأس دميرة، في عصب ثم نقلًا بعد ذلك إلى شباي مندار، بالقرب من أفابيت، ثم فرا من هناك بعد أكثر من ثلاث سنوات

(٥٥) انظر، S/2015/802، المرفق ٦-٢. وأتاحت حكومة جيبوتي للجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية الوصول إلى السجناء المحتجزين في ناغاد في جيبوتي. مقابلة مع دبلوماسي، جيبوتي، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ مقابلة في إحدى وكالات الأمم المتحدة، جيبوتي، في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦. ومفهوم أنه أُتيحت للسجناء إمكانية الاتصال بانتظام مع أسرهم بواسطة الهاتف. مقابلة مع مسؤولين حكوميين كبار في جيبوتي، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدمت السلطات الجيبوتية لفريق الرصد وثيقة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، تصف الحالة الراهنة للسجناء، وظروفهم، ومعاملتهم، وهي تتعلق بتقييم حالة الأماكن التي يُحتجز فيها الأسرى الإريتريون في ناغاد، الذي أُجري في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، ومودعة في ملف لدى الأمانة العامة.

(٥٦) مقابلة مع مسؤولين حكوميين كبار في جيبوتي، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

(٥٧) انظر، في جملة مصادر، الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجيبوتي لدى الأمم المتحدة يبلغه فيها بفرار الأسيرين، ملاحظاً في الوقت نفسه أن حكومة إريتريا قد أنكرت احتجازها أسرى حرب جيبوتيين (S/2011/617).

(انظر، S/2012/545، الفقرة ١٢٨)<sup>(٥٨)</sup>. وأكد الرجلان أنهما كانا محتجزين مع خمسة آخرين وقبوا معهم في الأسر وكانوا جميعاً على قيد الحياة عندما لاذا بالفرار في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر، S/2012/545، المرفق ٤-١). بيد أنه لم يكونا على اتصال بأي أسرى جيبوتيين آخرين، ولم يكن بإمكانهما تقديم أي معلومات حديثة عن زملائهم الاثني عشر الذين يُدعى أنهم مفقودون والذين كانوا يقاتلون في أجزاء أخرى من ساحة المعركة، داخل البلد، خلال الاشتباكات التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٠٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، وكما أفاد فريق الرصد في تقريره السابق (S/2015/802)، اختطف جندي جيبوتي آخر هو أحمد عبد الله كميلي من منطقة الحدود بين جيبوتي وإريتريا، ولكن أطلق سراحه في وقت لاحق بمساعدة الوساطة القطرية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤<sup>(٥٩)</sup>. ولم يكن بإمكانه هو الآخر تقديم أي معلومات تتعلق بأسرى الحرب الجيبوتيين الآخرين.

١٠٤ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، بدأ رئيس جيبوتي، إسماعيل عمر غيله، زيارة إلى قطر دامت ثلاثة أيام، وأفادت التقارير أنه قال خلال اجتماع مع أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في ٢٩ شباط/فبراير، إن ”حل النزاع بين إريتريا وبلدي سيتوقف على إطلاق سراح الجنود الجيبوتيين“<sup>(٦٠)</sup>. وفي ٢ آذار/مارس وصل أيضاً رئيس إريتريا إلى الدوحة في زيارة استغرقت ثلاثة أيام<sup>(٦١)</sup>. وبعد ذلك بدأ في ١٥ آذار/مارس زيارة عمل أخرى لمدة ثلاثة أيام إلى قطر<sup>(٦٢)</sup>. وفي ١٨ آذار/مارس أوفدت حكومة إريتريا أربعة من أسرى الحرب الجيبوتيين بالطائرة إلى قطر؛ وأعيدوا بعد ذلك فوراً إلى جيبوتي مصحوبين بوزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني.

(٥٨) انظر، S/2012/545، المرفق ٤-١-د للاطلاع على منظر جوي لمعسكر التدريب في شباهي - مندار ومبني السجن المخاذي له.

(٥٩) انظر، S/2015/802، الفقرة ١٠٩. ووفقاً لمسؤولين من جيبوتي، قام جنود إريتريون باختطاف الجندي أثناء اصطحابه على متن مركبة قطرية في المنطقة الحدودية.

(٦٠) انظر ”Djibouti says talks with Eritrea to depend on release of prisoners“، وكالة أنباء Xinhua، ٤ آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: <http://undocs.org/ar/www.eastafro.com/2016/03/03/djibouti-> [www.eastafro.com/2016/03/03/djibouti-says-talks-says-talks-with-eritrea-to-depend-on-release-of-prisoners](http://www.eastafro.com/2016/03/03/djibouti-says-talks-says-talks-with-eritrea-to-depend-on-release-of-prisoners)

(٦١) انظر، ”الرئيس إيساياس أفورقي يصل اليوم إلى مدينة الدوحة في زيارة رسمية“، التلفزة الإريترية، ٢ آذار/مارس ٢٠١٤، و متاح على الموقع التالي: [www.youtube.com/watch?v=WybSSNvscYo](http://www.youtube.com/watch?v=WybSSNvscYo).

(٦٢) انظر ”أمير قطر يستقبل الرئيس الإريترى“، TesfaNews، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦. متاح على الموقع التالي: [www.tesfanews.net/qatar-emir-receives-president-isaia/](http://www.tesfanews.net/qatar-emir-receives-president-isaia/).

### شهادات أسرى الحرب السابقين في سياق ولاية الفريق

١٠٥ - أتاحت حكومة جيبوتي لفريق الرصد الوصول إلى أسرى الحرب الأربعة الذين أُطلق سراحهم لدى عودتهم ليتحقق الفريق من هويتهم وليلدوا بمعلومات عن الفترة التي قضوها في الأسر. وأجرى أيضا الفريق مقابلة أخرى مع أسيري الحرب اللذين فرّا من إريتريا في عام ٢٠١١.

١٠٦ - وأكد أسرى الحرب الأربعة العائدون أنهم كانوا ضمن مجموعة من سبعة مقاتلين تحتجزهم إريتريا في رأس دميرة خلال اشتباكات حيران/يونيه في عام ٢٠٠٨ وأنهم كانوا رفاق الجنديين اللذين فرّا في عام ٢٠١١.

١٠٧ - وذكر الأسرى السابقون أنهم كانوا قد طلبوا مرارا من خلال الضابط صاحب الرتبة الأعلى من بينهم ممارسة حقوقهم كأسرى حرب بموجب اتفاقية جنيف الثالثة، بما في ذلك حقوق المراسلة والوصول إلى الأمم المتحدة أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكانوا قد فهموا، على سبيل المثال، أن الأمم المتحدة قد تمكنت من الوصول إلى المكان الذي كانوا محتجزين فيه لإجراء "مقابلة مع الإثيوبيين"، كما بلغ إلى أسماعهم أن ثلاثة سجناء إثيوبيين رُحلوا إلى السودان في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، مُنعت عنهم جميع الاتصالات، وأمروا بأن "يمكنوا في أماكنهم ويلتزموا الصمت".

١٠٨ - وأعاد الأسرى العائدون سرد كيفية نقل الأسرى السبعة المتبقين والأسير، جمعه أحمد أبرار، الذي كان قد احتجز معهم، من مكان احتجازهم قبل ١٨ شهرا تقريبا من الإفراج عنهم، وأفادت التقارير أنهم نُقلوا لغرض "تلقي العلاج في المستشفى". وأوضحوا أن أبرار لم يعد قادرا على تحريك ذراعه بسبب إصابته برصاصة قبل وقوعه في الأسر في عام ٢٠٠٨. وكانوا كلما سألوا الحراس عن زميلهم أبلغوهم أنه "في المستشفى وأنه في حالة جيدة".

١٠٩ - وأكد الأسرى أن معاملتهم اليومية كانت ملائمة وأنهم لم يُعاملوا معاملة سيئة ولم يعاقبوا، حتى بعد أن فرّ زملاؤهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. بيد أن الغذاء كان سيئا مما أثر على صحتهم عموما، ولم يحصلوا إلا على الحد الأدنى من العلاج الطبي. ولم يكن بإمكانهم الوصول إلى مواد للمطالعة، ولم يطلب إليهم القيام بأي عمل ملء وقت الفراغ<sup>(٦٣)</sup>.

(٦٣) لاحظ الأسرى أن نوعية الطعام المقدم لهم قد ساءت بعد هروب زملائهم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي الوقت نفسه كان يُطلب إليهم إزالة أحذيتهم خلال ساعات الليل.

١١٠ - وأكد الرجال الستة أنهم لم يروا أو يسمعون أثناء احتجازهم ما يدل على وجود أسرى حرب جيبوتيين آخرين سواء من الحراس أو من الأشخاص الآخرين الذين تلاقوا معهم: "اعتقدنا أننا كنا الأسرى الوحيدين". وادعوا أنهم كانوا يدركون أنه كان يوجد أسرى وجنود من بلدان أخرى في المعسكر في أوقات مختلفة، ولا سيما من الإثيوبيين، ولكنهم ظلوا منفصلين ومعزولين عن كل الجماعات الأخرى الذين كانوا يتدربون أو محتجزين في المعسكر. ولم يتمكن من الاتصال مع آخرين إلا نادرا وبصورة عرضية، عندما يتم نقلنا إلى مرافق الغسيل.

١١١ - ووصف الأسرى السابقون الظروف التي أُطلق فيها سراحهم، إذ أُعلن في البداية عن نقلهم في وقت متأخر في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦. وكان ذلك عندما نُقلوا في الصباح الباكر من يوم ١٨ آذار/مارس من القاعدة إلى أسمرة، واشتروا ملابس جديدة، وقيل لهم "أن رئيس الدولة يحييكم"، ففهموا أنه سيُطلق سراحهم.

١١٢ - وفي نهاية المقابلات، التقط فريق الرصد صورا للرجال الستة بعد موافقتهم وتحققوا من وثائق هويتهم بمقارنتها بالوثائق التي قدمتها السلطات الجيبوتية سابقا بوصفهم مقاتلين مفقودين في القتال.

### معلومات عن المقاتلين المتبقين المفقودين في القتال

١١٣ - خلال زيارة فريق الرصد لجيبوتي، أبلغته الحكومة أن إريتريا لم تقدم أي معلومات عن حالة المقاتلين الذين لا يزال مصيرهم مجهولا، بما في ذلك أبرار الذي كان من بين الأسرى السبعة المحتجزين معه ولكنه نُقل إلى المستشفى في أواخر عام ٢٠١٤. بيد أنه تبين من خلال الظروف ككل، ومن المؤشرات التي حصل عليها الفريق بصورة غير رسمية، أنه من المرجح أن أبرار وكذلك المقاتلين الاثني عشر الآخرين لم يعودوا على قيد الحياة<sup>(٦٤)</sup>.

١١٤ - وأوصى فريق الرصد في تقرير منتصف المدة الذي قدمه للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٦ ببحث إريتريا على أن توضح وضع الجنود المتبقين الذين ذكرت جيبوتي أنهم ما زالوا مفقودين (انظر، (S/AC.29/2015/NOTE.21).

١١٥ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ كتب رئيس اللجنة إلى قطر، بصفتها وسيطا بين الأطراف، طالبا معلومات عن مصير ما تبقى من المقاتلين المفقودين في القتال (انظر، (S/AC.29/2016/OC.6). ونظرا لعدم تلقي أي رد من قطر، وجه الرئيس لها رسالة أخرى في

(٦٤) مقابلات مع مسؤولين في القطاع الأمني في جيبوتي، من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦.

١٧ حزيران/يونيه كرر فيها تأكيد طلب اللجنة<sup>(٦٥)</sup>. ولم يرد بعد أي ردّ حتى وقت إعداد هذا التقرير.

١١٦ - وفي ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، كتب فريق الرصد إلى قطر، مشيراً إلى الرسالة التي وجهها إليها الرئيس، وإلى تقرير الفريق المقبل، ملتتمساً رداً على الاستفسارات بشأن ما تبقى من المقاتلين المفقودين في القتال (انظر، S/AC.29/2016/SEMG/OC.84). ولم يرد أي رد حتى وقت إعداد هذا التقرير. وفي التاريخ نفسه، كتب الفريق أيضاً إلى إريتريا يطلب منها معلومات مستكملة عن وضع المقاتلين المتبقين.

١١٧ - وعلى الرغم من عدم تلقي رد خطي على هذه المراسلات، ذكر الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، في سياق الإحاطة التي قدمها فريق الرصد لحكومة إريتريا عن مضمون تقريره، ذكر أن أبرار قد توفي. وفي وقت لاحق، وفي رسالة موجهة إلى الفريق ادعى الممثل الدائم أنه لم يعد يوجد أي أسرى حرب جيبوتييين محتجزين في إريتريا، وأن أبرار قد توفي، وأن المسألة قد سُويت على الوجه المطلوب وأُنتهت بحكومة قطر في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦<sup>(٦٦)</sup>.

### الحالة الراهنة للمقاتلين الجيبوتييين المفقودين في القتال خلال النزاع مع إريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨

١١٨ - استناداً إلى المعلومات المقدمة من حكومة جيبوتي والشهادات التي أدلى بها أسرى الحرب الجيبوتييين الستة السابقين إلى فريق الرصد، يرد فيما يلي عرض لأحدث المعلومات عن حالة المقاتلين الجيبوتييين التسعة عشر الذين يُدعى أنهم فُقدوا في النزاع على الحدود بين جيبوتي وإريتريا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨:

أسرى الحرب السابقون الذين فروا من الأسر

(أ) أحمد عيلبيه يابه، من مواليد ١٩٧١؛

(ب) خضر سومبول علي، من مواليد ١٩٧٥؛

(٦٥) بريد إلكتروني من الأمانة العامة إلى فريق الرصد، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٦٦) ردّ إريتريا على المسائل التي أثارها فريق الرصد في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، ويرد في المرفق ١-٧.

## أسرى الحرب السابقون المفرج عنهم

- (ج) عثمان محمود أحمد، من مواليد ١٩٦٤؛  
 (د) شيكو بوريتو علي، من مواليد ١٩٦٤؛  
 (هـ) محمود هلديد سوغى، من مواليد ١٩٧١؛  
 (و) علي عبد الله لوباك، من مواليد ١٩٦٨؛

## أسرى الحرب الذين تأكد أنهم لقوا حتفهم في إريتريا

- (ز) جمعه أحمد أبرار، من مواليد ١٩٧٢؛

## المقاتلون المفقودون في القتال منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨

- (ح) عدن أحمد، من مواليد ١٩٥٣؛  
 (ط) عبد الرحمان محمود فرح، من مواليد ١٩٦٧؛  
 (ك) حسن علمي حاد، من مواليد ١٩٦٥؛  
 (ل) هوخ أوفله كوشين، من مواليد ١٩٦٧؛  
 (م) أواله علييه يابه، من مواليد ١٩٧٣؛  
 (ن) أواله عبدي عمر، من مواليد ١٩٧٣؛  
 (س) كامل يوسف علي، من مواليد ١٩٧٠؛  
 (ع) ميرانه ألو بوك، من مواليد ١٩٧٣؛  
 (ف) حسين إبراهيم حومد، من مواليد ١٩٧٨؛  
 (ص) عبد الله ظاهر سعيد، من مواليد ١٩٦٥؛  
 (ق) علي جوهرى غاديتو، من مواليد ١٩٦٨؛  
 (ر) محمد يوسود أودوم، من مواليد ١٩٦٦؛

١١٩ - ولقي الإفراج عن أسرى الحرب الأربعة المحتجزين في إريتريا وعودتهم إلى جيبوتي بمساعدة فريق الوساطة القطرية ترحيبا واسع النطاق<sup>(٦٧)</sup>. وقد كان ذلك تطورا هاما، سواء فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق الشامل المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وفيما يتعلق بامتنال إريتريا لنظام الجزاءات. ومع ذلك، ورغم أنه تم التأكيد أن أبرار قد توفي أثناء الاحتجاز، لا تزال إريتريا لم تفصح عن مصير المقاتلين الاثني عشر الآخرين.

١٢٠ - وقد أبلغت حكومة إريتريا فريق الرصد أنه لم يعد هناك مزيد من المقاتلين الجيبوتيين أحياء محتجزين لديها: وإذا كان هذا صحيح بالفعل، فمن المهم للغاية أن تؤكد إريتريا ظروف وفاة المقاتلين الآخرين، سواء في ميدان المعركة، أو أثناء الاحتجاز، وإذا كانوا توفوا في الاحتجاز، لا بد من ذكر سبب الوفاة ومكان الدفن لا سيما فيما يتعلق بأبرار. وليس هذا شرط فرضه مجلس الأمن، بل هو أيضا مطلب تنص عليه المعاهدة الدولية والقانون العرفي، اللذين تلتزم بهما إريتريا<sup>(٦٨)</sup>. ولذلك يطلب الفريق أن يحث المجلس إريتريا على توضيح حالة الجنود المتبقين الذين ذكرت جيبوتي أنهم ما زالوا مفقودين نتيجة النزاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وذلك تمشيا مع التزاماتها بموجب المعاهدة وبناء على توجيهات المجلس.

(٦٧) انظر على سبيل المثال، النشرة الصحفية للاتحاد الأفريقي، ”رئيس الاتحاد الأفريقي يرحب بإطلاق إريتريا لسراح السجناء الجيبوتيين“. متاح على الموقع التالي: [www.peaceau.org/en/article/the-au-chairperson-welcomes-the-release-of-djibouti-prisoners-by-eritreathash.laIJSRCO.dpuf](http://www.peaceau.org/en/article/the-au-chairperson-welcomes-the-release-of-djibouti-prisoners-by-eritreathash.laIJSRCO.dpuf)

(٦٨) صدقت إريتريا على اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ في عام ٢٠٠٠. وعملا بأحكام المادة ١٦ من اتفاقية جنيف الأولى، على أطراف النزاع أن تسجل بأسرع ما يمكن جميع البيانات التي تساعد على التحقق من هوية كل شخص يتوفى ممن يقعون في قبضتها وينتمون إلى الطرف الخصم. ”ويجب أن تشمل هذه المعلومات إذا أمكن ما يلي: (أ) اسم الدولة التي ينتمي إليها؛ (ب) الرقم بالجيش، أو الفرقة، أو الرقم الشخصي أو الرقم المسلسل؛ (ج) اللقب؛ (د) الاسم الأول أو الأسماء الأولى؛ (هـ) تاريخ الميلاد؛ (و) أية معلومات أخرى مدونة في بطاقة أو لوحة تحقيق الهوية؛ (ز) تاريخ ومكان الأسر أو الوفاة؛ (ح) معلومات عن الجروح أو المرض أو سبب الوفاة“. وتنص المادة ١٢٠ من اتفاقية جنيف الثالثة، ”وفيما يتعلق بأسرى الحرب، ترسل في أقرب وقت إلى مكتب استعلامات أسرى الحرب ببلد المنشأ وفقا للمادة ١٢٢، شهادات الوفاة طبقا للنموذج المرفق بهذه الاتفاقية، أو قوائم معتمدة من ضابط مسؤول بأسماء جميع أسرى الحرب الذين توفوا في الأسر. ويجب أن تبين في شهادات الوفاة أو قوائم أسماء المتوفين معلومات عن الهوية طبقا للبيان الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ١٧، ومكان الوفاة وتاريخها، وسبب الوفاة، ومكان الدفن وتاريخه، وكذلك جميع المعلومات اللازمة لتمييز القبور“.

## سابعا - التوصيات

### عدم الربط بين الجزاءات المفروضة على الصومال والجزاءات المفروضة على إريتريا

١٢١ - نظراً لأن الفريق لم يتمكن من العثور على أدلة دامغة على دعم إريتري لحركة الشباب في الصومال لمدة ثلاث سنوات متتالية، فإنه يوصي بأن ينظر مجلس الأمن في عدم الربط بين الجزاءات المفروضة على الصومال والجزاءات المفروضة على إريتريا، ربما عن طريق أحد الخيارات التقنية التالية:

(أ) إنشاء لجنة مستقلة وفريق رصد تابع لها معني بإريتريا؛

(ب) إنشاء لجنة مستقلة معنية بإريتريا إلى جانب فريق الرصد بتشكيلته الحالية ويدعم كلا اللجنتين؛

(ج) إنشاء فريق رصد مستقل معني بإريتريا يقدم التقارير إلى اللجنة الحالية.

### تقديم الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لإريتريا

١٢٢ - يوصي فريق الرصد بأن يطلب مجلس الأمن أن تنظر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية في تقديم الدعم إلى حكومة إريتريا من أجل وضع برنامج شامل لتعزيز تنمية قدرات الإدارة المالية العامة.

### العمليات العسكرية التي تشارك فيها القوات الإريترية البرية والبحرية والجوية والأمنية

١٢٣ - في ضوء حظر الأسلحة في الاتجاهين المفروض على إريتريا على النحو المبين في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ١٩٠٧ (٢٠٠٩) والأنشطة العسكرية المستمرة التي تقوم بها الدول الأعضاء داخل ميناء عصب وبالقرب منه، على النحو المبين في الفرع الثاني (ألف) من هذا التقرير، يوصي فريق الرصد بأن تقدم اللجنة المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن الامتثال لحظر الأسلحة.

## **Annex 1**

### **Correspondence between the Monitoring Group and Government of Eritrea**

**Annex 1.1: Monitoring Group correspondence, 21 March 2016  
(S/AC.29/2016/SEMG/OC.23)**

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

**Somalia and Eritrea Monitoring Group**

**REFERENCE: S/AC.29/2016/SEMG/OC.23**

21 March 2016

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 31 of Security Council resolution 2244 (2015), which is attached for ease of reference.

As you are aware, paragraph 16 of resolution 1907 (2009) "d]emands that all Member States, in particular Eritrea, cease arming, training and equipping armed groups and their members including Al-Shabaab, that aim to destabilize the region or incite violence and civil strife in Djibouti." As such, the SEMG is requesting information Eritrean authorities may have regarding the arming, training and equipping of armed groups that aim to destabilize Eritrea.

The SEMG is also seeking information regarding the alleged airstrikes targeting the Bisha Mine on 20 March 2015. Any such information you are willing to share with the Group would be thoroughly examined and gratefully received.

The SEMG would welcome the opportunity to discuss these matters in Asmara. As you are aware, the SEMG has not visited Asmara since 2011. The SEMG is dedicated to strengthening relations with the Eritrean authorities over the course of this mandate. The SEMG would like to include any information you wish to provide in its midterm brief to the sanctions Committee that is scheduled for mid-April.

*L...*

His Excellency  
Mr Girma Asmerom Tesfay  
Permanent Representative of Eritrea  
to the United Nations  
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

S/AC.29/2016/SEMG/OC.23

2

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group no later than 1 April 2016 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2- 2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +1-212-963-1300; e-mail: [gillingham@un.org](mailto:gillingham@un.org) [and] [sc-751-1907-committee@un.org](mailto:sc-751-1907-committee@un.org)).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.



Christophe Trajber  
Coordinator  
Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)

## Annex 1.2: Monitoring Group correspondence, 7 April 2016 (S/AC.29/2016/SEMG/OC.28)



REFERENCE: S/AC.29/2016/SEMG/OC.28

7 April 2016

His Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 31 of Security Council resolution 2244 (2015), which is attached for ease of reference.

- In accordance with its mandate, the SEMG is responsible for investigating, *inter alia*:
- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
  - acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
  - obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
  - Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
  - obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
  - obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
  - violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

In accordance with paragraph 32 of resolution 2244 (2015), the SEMG will provide its midterm update to the sanctions Committee on 22 April in New York. In its efforts to strengthen relations with the Eritrean authorities I would like to suggest a meeting with you on 20 or 21 April in New York: it will give me the opportunity to provide advance visibility to your Government on our preliminary findings. We could also discuss matters of mutual interests and more specifically subjects mentioned in our letter (S/AC.29/2016/SEMG/OC.23) dated 21 March 2016. I would like to reiterate that the Group is committed to a fair process and transparency.

*Yours faithfully,*

His Excellency  
 Mr Girma Asmerom Tesfay  
 Permanent Representative of Eritrea  
 to the United Nations  
 New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

S/AC.29/2016/SI:MG/OC.28

2

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group no later than 15 April 2016 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2- 2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +1-212-963-1300; e-mail: [gillingham@un.org](mailto:gillingham@un.org) [and] [sc-751-1907-committee@un.org](mailto:sc-751-1907-committee@un.org)).

Excclency, please allow me to offer you the assurances of my highest considration.

A handwritten signature in black ink, appearing to be 'CT', with a horizontal line extending to the right.

**Christophe Trajber**  
Coordinator  
Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)

**Annex 1.3: Government of Eritrea correspondence, 21 April 2016  
(S/AC.29/2016/NOTE.24)**

SECURITY COUNCIL COMMITTEE PURSUANT  
TO RESOLUTIONS 751 (1992) AND 1907 (2009)  
CONCERNING SOMALIA AND ERITREA

S/AC.29/2016/COMM.18  
21 April 2016  
ORIGINAL: English

**Letter dated 20 April 2016 from the Permanent Representative of Eritrea  
addressed to the Chair of the Committee**

Excellency,

I have the honor to inform you that, in the spirit of cooperation and transparency, I have met with the Coordinator of the Somalia Eritrea Monitoring Group, Mr. Christophe Trajber on 20 April 2016 at the Permanent Mission of Eritrea. During the meeting, which is the second meeting this year, my delegation provided extensive oral explanation to the issues contained in the letters of the Somalia Eritrea Monitoring Group dated 21 March 2016 and 07 April 2016 as well as additional issues raised during the meeting. In addition, I handed the attached written response of the Eritrean government to Mr. Trajber.

I would like to seize this opportunity to call on the UN Security Council:

1. To immediately and unconditionally lift the unjust sanction imposed on the people of Eritrea.
  - The justification for the Eritrean support to al-Shabab has been proven to be non-existent as the SEMG has ascertained that "it has found no evidence of Eritrean support to al-Shabaab".
  - Eritrea Djibouti issue is being handled by Qatar and Eritrea remains committed to the mediation process.
  - Eritrea has in good faith fully cooperated with the SEMG and allowed it to visit Eritrea twice.
  - The growing threats of terrorism and extremism in the Horn of Africa and the Red Sea region, in particular the development in Yemen has an implication on Eritrea's peace and security.
  - The 2030 Sustainable Development Agenda motto that "no one should be left behind" must be respected and implemented.



2. To clearly instruct and remind the SEMG to strictly adhere to its mandate of reporting whether Eritrea supports al-Shabab in Somalia and how the Qatari government is handling the Eritrea-Djibouti issue and refrain from dwelling on issue that falls outside its mandate, such as the conflict between Eritrea and Ethiopia and Eritrea's financial matters. The Eritrea and Ethiopia conflict is an issue of an occupied and occupier and is not within the mandate of the SEMG. It is an issue that the UN Security Council is seized upon. The SEMG must also respect "the sovereignty, territorial integrity, and political independence of Eritrea" enshrined in the UN Charter and UNSC resolutions.
3. To clearly instruct and remind the SEMG to refrain from presenting to the Security Council Committee baseless and fabricated allegations collected from Ethiopian officials and nameless and faceless sources. For example, the allegation that there are "Eritrean soldiers are in Yemen" is pure fabrication and baseless. Just for the record there is no UN Security Council resolution that restricts Eritrea from participating in the global war against extremism and terrorism.
4. To demand Ethiopia to respect its treaty obligations and various UN Security Council resolutions by withdrawing from sovereign Eritrean territories, including the town of Badme.

These actions by the UN Security Council will positively contribute to peace, security and development in the Horn of Africa and the Red Sea region.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration; and I would appreciate it very much if this letter and its attachment is circulated to the members of the Security Council Committee.

Sincerely;

Girma Asmerom

Ambassador and Permanent Representative

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኢርትራ  
ኦብ ውጽብ ሕገ-ሥነ ሃገራት ጊዩ ዮርክ



البعثة الدائمة لدولة إريتريا  
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea  
To the United Nations, New York

**Subject:-** Meeting between Ambassador Girma Asmerom, Permanent Representative of Eritrea, and Mr. Christophe Trajber, Coordinator of the Somalia Eritrea Monitoring Group  
**Venue:-** Permanent Mission of Eritrea  
**Date:-** 20 April 2015  
**Time:-** 11:15am

I have the honor, in the spirit of cooperation and transparency, to welcome you and members of the Secretariat to the Permanent Mission of Eritrea to discuss issues of mutual concern and interest you raised in your letter of 21 March 2016 and 07 April 2016 as well issues you might raise today. On the issues you raised in your letters and today, I would like to hand you Eritrean government's written response which I will also elaborate orally.

1. In reference to your letter S/AC.29/2016/SEMG/OC.23 dated 21 March 2016, my delegation would like to underline that the Eritrea-Ethiopia conflict is not within the purview of the SEMG's mandate. Although the sanction against Eritrea was politically motivated to divert the issue of Ethiopia's occupation of sovereign Eritrean territory, including the town of Badme, as well as to weaken Eritrea's economic and military capability, Ethiopia-Eritrea conflict was never raised or discussed when the unjust sanction was imposed on Eritrea. The **Eritrea and Ethiopia conflict** is an issue of an **Occupier and Occupied**. The two countries are practically at war. It is an issue that is addressed by the UN Security Council under an existing standalone agenda item and should remain as such. It is the **Occupier (Ethiopia)** and not the **occupied (Eritrea)** that is destabilizing the region. Therefore, we urge the SEMG to stick to its mandate of investigating "Eritrea's support to al-Shabab in Somalia" and the Djibouti-Eritrea issue.
2. In reference to the letter S/AC.29/2016/SEMG/OC.28 dated 07 April 2016, Eritrea continues to constructively and transparently engage with the SEMG. In this regard, it must be recalled that the SEMG has visited Eritrea twice and has extensive discussions with all relevant ministries, government and private institutions. Moreover, in the past three years alone, Eritrea and the SEMG have had 15 meetings, including three video conferences in which the Eritrean officials provided extensive oral explanation. Eritrea has also provided numerous clear, timely and comprehensive written responses to the SEMG and the UNSC. Therefore, while Eritrea has fully cooperated with the SEMG to misrepresent the ongoing constructive and transparent engagement of the Eritrean government with the SEMG as a "lack of cooperation" is not only factually wrong but is an attempt to create a pretext to continue the unjustified sanctions against Eritrea. We expect the SEMG to reflect our response and cooperation in its reports.

800 Second Avenue 18th Floor New York, NY 10017 • Tel : (212) 687-3390 • Fax : (212) 687-3138  
e-mail : general@eritrea-unmission.org

ቋቋ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ  
ኣብ ውጽኢ ሕቡራት ሃገራት ኣቶ ሆርኮ



البعثة الدائمة لدولة إرتريا  
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea  
To the United Nations, New York

Concerning the issue you raised today:

1. The issue concerning the “potential diversion of the mining revenues” is anchored on hypothetical and speculative assumption. Moreover, the SEMG assertion that it has the mandate “to monitor developments in the mining sector, particularly with respect to the transparency of government mining revenue” is not true and accurate. The UN Security Council resolution 2023 (2011) does not give the SEMG such mandate. In spite of this fact, in the spirit of transparency and cooperation, Eritrea has provided detailed information to the Group regarding the total revenue it earns from mining sector and their allocation. Eritrea earns about 200 Million USD per year from Bisha mining, while its annual expenditure for fuel is over 300 million USD and its food import is about 200 million USD. Therefore, there is no justification for the SEMG to continue with its hypothetical and speculative investigation and reporting methodology under the cover of “potential use”.
2. Somalia Eritrea Monitoring Group must respect the standards for investigation as stipulated in the Report of the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997) which, inter alia, underscores the need for expert panels to rely on verified information and documents, and ensure that their “assertions are corroborated by solid information and that their findings are substantiated by credible sources”. The SEMG must also respect “the sovereignty, territorial integrity, and political independence of Eritrea” enshrined in the UN Charter and UNSC resolutions. It must stop including in its reports fabricated information such as Eritrea has sent soldiers to Yemen, there is Eritrean hand on the Oromo protest etc. We have no doubt that this information is gathered from Ethiopian officials as well nameless and faceless sources.

In conclusion, since the two justifications for imposing the unjust sanction against Eritrea; i.e, support to al-Shabaab in Somalia”, which has proven non-existent, and “border dispute with Djibouti”, which is handled by Qatar, the SEMG consistent with its findings and mandate has an obligation to recommend to the Security Council for the immediately and unconditional lifting of the sanction against Eritrea.

Once again, on behalf of myself and my delegation I thank you for your constructive interaction and exchange of information.

###+++###

**Annex 1.4: Monitoring Group correspondence, 9 June 2016 (S/AC.29/2016/SEMG/OC.45)**

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

**Somalia and Eritrea Monitoring Group**

REFERENCE: S/AC.29/2016/SEMG/OC.45

9 June 2016

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 31 of Security Council resolution 2244 (2015).

In accordance with its mandate, the SEMG is responsible for investigating, *inter alia*:

- violations of the arms embargos on Somalia and Eritrea;
- acts that threaten the peace, security or stability of Somalia;
- obstruction of humanitarian assistance to Somalia;
- Eritrean support for individuals and groups responsible for destabilization of, or violence in, the region;
- obstruction of the implementation of resolution 1862 (2009) concerning Djibouti;
- obstruction of the work or investigations of the Monitoring Group; and
- violations of the ban on the exportation and importation of charcoal from Somalia.

The Security Council, in paragraph 26 of resolution 2244 (2015), called on Eritrea to cooperate with the SEMG, including on financial issues, in accordance with the SEMG's mandate, in order to demonstrate that Eritrea is not violating the terms of relevant Security Council resolutions. In this regard, the SEMG would be grateful for an opportunity to meet with the Minister of Finance of Eritrea, as well as other relevant State officials of Eritrea in Asmara on 18 or 19 July. Should you wish to suggest different meeting location and dates, the SEMG remains open to consider options that would suit your authorities better.

/...

His Excellency  
Mr Girma Asmerom Tesfay  
Permanent Representative of Eritrea  
to the United Nations  
New York

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group as soon as possible and no later than 20 June 2016 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snježana Gillingham (Room DC2-2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +1-212-963-1300; e-mail: [gillingham@un.org](mailto:gillingham@un.org) [and] [sc-751-1907-committee@un.org](mailto:sc-751-1907-committee@un.org)).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.

Sincerely,

A handwritten signature in black ink, appearing to be 'CT', written over a light blue horizontal line.

Christophe Trajber  
Coordinator  
Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)

**Annex 1.5: Monitoring Group correspondence, 3 August 2016**  
**(S/AC.29/2016/SEMG/OC.66)**

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

**Somalia and Eritrea Monitoring Group**

REFERENCE: S/AC.29/2016/SEMG/OC.66

3 August 2016

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as the Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) mandated pursuant to paragraph 31 of Security Council resolution 2244 (2015).

The Monitoring Group is currently in the drafting phase of its mandate. In order to provide advance visibility to the Government of Eritrea on its findings, subject to the confidentiality obligations of the Monitoring Group, and to provide an opportunity to the Government of Eritrea to respond to any particular findings as may be relevant, the Group would like to convene a meeting (or a videoconference) with you and relevant Eritrean officials on any day that would be convenient for you and your colleagues between 22 and 25 August 2016. For the responses, including documentary evidence, to be reflected in the final report, they must be received by 2 September 2016 at the latest.

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group as soon as possible and no later than 12 August 2016 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snjezana Gillingham (Room DC2-2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +1-212-963-1300; e-mail: [gillingham@un.org](mailto:gillingham@un.org) [and] [sc-751-1907-committee@un.org](mailto:sc-751-1907-committee@un.org)).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.

Christophe Trajber  
Coordinator

Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)

His Excellency  
Mr Girma Asmerom Tesfay  
Permanent Representative of Eritrea  
to the United Nations  
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

**Annex 1.6: Monitoring Group correspondence, 23 August 2016  
(S/AC.29/2016/SEMG/OC.83)**

UNITED NATIONS



NATIONS UNIES

**Somalia and Eritrea Monitoring Group**

**REFERENCE: S/AC.29/2016/SEMG/OC.83**

**23 August 2016**

Excellency,

I have the honour to address you in my capacity as Coordinator of the Somalia and Eritrea Monitoring Group (SEMG) established by paragraph 31 of Security Council resolution 2244 (2015).

As you are aware, the SEMG is preparing its final reports to the Security Council pursuant to paragraph 32 of resolution 2244 (2015). In this regard, the Group is preparing, inter alia, its assessment of Eritrea's compliance with paragraph 4 of resolution 1907 (2009) as subsequently reaffirmed in which the Security Council requested that Eritrea make available information pertaining to Djiboutian combatants missing in action since the clashes of 10 to 12 June 2008 so that those concerned may ascertain the presence and condition of Djiboutian prisoners of war.

In this regard, the Group notes the release in March 2016 of four Djiboutian prisoners of war held in Eritrea since 2008 and their return home to Djibouti as a positive development.

It does not appear, however, that your Government has provided any official information on the status of 13 additional combatants who, according to the authorities of Djibouti, remain unaccounted for since June 2008. This includes Mr. Djama Ahmed Abrar who was among the seven combatants captured on 10 June 2008 and, with the return of his fellow prisoners of war, is now confirmed to have been held at Shabay-Mandar, near Afabet. Mr. Abrar is reported to have been transferred to a hospital for treatment for an arm injury in late 2014. In this regard, the Group would like to kindly request any information that your authorities can provide with regard to Mr. Abrar and the other 12 Djiboutian combatants alleged to be missing in action.

/...

His Excellency  
Mr. Girma Asmerom Tesfay  
Permanent Representative of Eritrea  
to the United Nations  
New York

cc: Chair of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea

S/AC.29/2016/SEMG/OC.83

In case Mr. Abrar or any of the remaining prisoners of war or other combatants have passed away, it is critical that the circumstances of these deaths and the whereabouts of their place of burial are clarified.

The Group recalls that in all of its formal interactions with representatives of the Government of Eritrea to date, the latter have reiterated the view that the matter of Djiboutian prisoners of war and Djiboutian combatants allegedly missing in action since June 2008 should be handled by Qatar as the mediator with regard to issues relating to Djibouti and Eritrea. The Group would like to point out, however, that in paragraph 27 of resolution 2244 (2015), the Council specifically urged the Government of Eritrea to allow access or provide information, including to the SEMG, on the Djiboutian combatants and prisoners of war missing in action.

We would be most grateful for your reply to the Monitoring Group as soon as possible and no later than 8 September 2016 through the Secretary of the Security Council Committee pursuant to resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) concerning Somalia and Eritrea, Ms. Snježana Gillingham (Room DC2-2016, United Nations, New York, NY 10017; fax +1-212-963-1300; e-mail: [gillingham@un.org](mailto:gillingham@un.org) and [sc-751-1907-committee@un.org](mailto:sc-751-1907-committee@un.org)).

Excellency, please allow me to offer you the assurances of my highest consideration.



Christophe Trajber  
Coordinator  
Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)

**Annex 1.7: Government of Eritrea correspondence, 30 August 2016**

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ  
እብ ውድብ ሕቡራት ሃገራት ኒዩ ዮርክ



البعثة الدائمة لدولة إريتريا  
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea  
To the United Nations, New York

Permanent Mission of the State of Eritrea to the United Nations presents its compliments to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) and has the honour to attach herewith Eritrea's written response to the issues raised during the informal teleconference consultation facilitated by the Chairman of the UN Security Council Committee on 24 August 2016.

The Permanent Mission of Eritrea to the United Nations avails itself of this opportunity to renew to the Secretary of the Security Council Committee established pursuant to Security Council Resolutions 751 (1992) and 1907 (2009) the assurances of its highest consideration.



New York, 30 August 2016

Secretary of the Security Council Committee  
established pursuant to Security Council  
Resolutions 751 (1992) and 1907 (2009)  
concerning Somalia and Eritrea  
New York, NY 10017

ቀዋሚ ሚሽን ሃገረ ኤርትራ  
 ላብ ውድብ ሕብራት ሃገራት፡ ኒዩ ዮርክ



البعثة الدائمة لدولة إريتريا  
 لدى الأمم المتحدة - نيويورك

Permanent Mission of The State of Eritrea  
 To the United Nations, New York

**ERITREA'S RESPONSE TO ISSUES RAISED BY THE SOMALIA ERITREA  
 MONITORING GROUP (SEMG) ON 24 AUGUST 2016**

**August 30 2016**

The government of Eritrea commends the Chair of the Security Council Committee, His Excellency Ambassador Rafael Dario Ramirez Carreno for organizing this important dialogue and interaction between Eritrea and SEMG. Eritrea also appreciates the constructive role the UN Secretariat is playing.

It must be underlined and recalled that the SEMG has visited Eritrea twice and had extensive discussions with all relevant ministries, government and private institutions as well as diplomatic communities. Moreover, in the past three years alone, Eritrean government officials and SEMG have had more than 15 meetings, including three video conferences in which Eritrean officials gave extensive and clear explanations. Eritrea has also provided several clear, timely and comprehensive written responses to the SEMG and the UNSC. Therefore, while Eritrea's track record is showing it has fully cooperated with the SEMG, it is not only unfair but factually wrong for some quarters to accuse Eritrea for "luck of cooperation with the SEMG". It is a politically motivated allegation that is advanced by certain quarters for the purpose of maintaining the unjust sanction.

In the spirit of constructive and transparent engagement, the Eritrean government is once again, today on 24 August 2016, interacting through the Chair with the SEMG in a three way teleconference. The following is therefore Eritrea's oral and written response to the different issues raised by the SEMG.

Eritrea expects the Chair of the Committee and the Security Council to instruct the SEMG to properly include in its final report a summary of today's Eritrea's oral and written responses. The full text of this written response is also expected to be annexed to the SEMG final report.

1

800 Second Avenue 18th Floor New York, NY 10017 • Tel : (212) 687-3390 • Fax : (212) 687-3138  
 e-mail : general@eritrea-unmission.org



### **1. There is no justification to maintain the unjust sanction against the people of Eritrea**

The two pretexts for imposing the unjust sanction against the people of Eritrea: (a) *Eritrea's alleged support to Al-Shabab in Somalia* and (b) *The dispute with Djibouti* are proven to be non-existent. For the last four years, the SEMG has ascertained that "it has found no evidence of Eritrea's support to Al-Shabab in Somalia". Regarding Eritrea-Djibouti dispute, the presidents of Eritrea and Djibouti have signed on 6 June 2010 a comprehensive seven point agreement entrusting the Amir of Qatar to mediate all outstanding issues between the two countries. Implementing the agreement, Eritrea has withdrawn its troops from the common Eritrean-Djiboutian border and the Qatari soldiers are deployed in the area, a fact that is confirmed by the state of Qatar in its letter dated 10<sup>th</sup> June 2010 sent to the UN Security Council. Therefore, since there is no imagined or real problem Eritrea is involved in Somalia or Djibouti, that affect peace and security of the region, there is nothing for the SEMG to investigate. Also, there is no justification for the Security Council to maintain the unjust sanction against the Eritrean people. It must be lifted immediately and unconditionally.

### **2. Support to Armed Groups**

This provision is inserted under the politically motivated allegation that "Eritrea supports Al-shabab in Somalia" and in the context of its implication to regional peace and security. For the last three years the SEMG has concluded that "it has found no evidence Eritrea's of support to Al-shabab in Somalia". The issue of "support for armed groups" is therefore deliberately advanced by certain forces to move the goal post and stretch the mandate of the SEMG to deal with Ethiopia-Eritrea conflict and to maintain the unjust sanction against the people of Eritrea.

Eritrea strongly feels that the Security Council has not given the SEMG the mandate to deal or report on Ethiopia-Eritrea conflict. Eritrea also strongly feels that it is about time for the Security Council to give clear instruction to the SEMG to stop reporting on Eritrean-Ethiopian conflict under the pretext of "supporting armed groups in the region". The Security Council clearly understands that the Ethiopia-Eritrea conflict is not within the preview of the SEMG's mandate. It is an issue of the occupied and the occupier. This persistent and unwarranted attempt by the SEMG to deal with the conflict between Eritrea and Ethiopia under the pretext of "support for armed groups" is not only unacceptable but a diversionary tactic used by certain forces to maintain the unjust sanction against the people of Eritrea and to embolden Ethiopia. Therefore, SEMG attempt to deal with Ethiopia-Eritrea conflict must be dismissed by all members of the Security Council as illicit, inappropriate and counter-productive. This illegal



and unnecessary intervention by the SEMG has in fact encouraged the Ethiopian government to occupy sovereign Eritrean territory including the town of Badme for the last 14 years. This is a violation of the UN Charter and the final and binding Eritrean Ethiopian Border Commission (EEBC) 2002 delimitation and 2007 demarcation decisions. Ethiopia is also training armed mercenary and subversive groups. It has become a common feature for high level Ethiopian officials to make belligerent public statements against Eritrea.

For example:-

- On 12 June 2016 the Ethiopian government unleashed unprovoked major military aggression against Eritrea at the Tzorona front. Concerning this belligerent act and violation of the UN Charter it must be recalled that the government of Eritrea had sent two letters to the UN Security Council on 13<sup>th</sup> and 23<sup>rd</sup> June 2016 requesting an urgent meeting on the Council in accordance with the article 34 and 35 of the UN charter. To Eritrea's surprise and disappointment no action was taken against Ethiopia by the UN Security council.
- On 05 July 2016, addressing the Ethiopian Parliament, the Prime Minister of Ethiopia said, **"We have taken a proportional military action against the Eritrean government and we will intensify this policy."**
- On 28 June 2016, while presenting his report to Parliament, the Ethiopian Defence Minister arrogantly admitted that it is Ethiopia not Eritrea that started the military confrontation at the Tzorona Front on 12 June 2016. He said, **"The action taken by the patriotic Ethiopian Defence forces demonstrated that our forces have the capacity to take a military action against Eritrea at any time. We have given the Eritrean regime something to worry about. The Ethiopian defence forces are ready and capable to execute any measure that the parliament deems necessary regarding Eritrea."** In the same meeting, invoking Ethiopia's invasion of Somalia in 2006, Dr. Adhana, a card-carrying member of TPLF, demanded for a major military offensive to overthrow the Eritrean government.
- On 14 June 2016, in an interview with Ethiopian Journalist and the Voice of America, Ethiopian Minister of Government Communication, Mr. Getachew Redda stated that **"on 12 June 2016 Ethiopia took proportional military action and gave a lesson to the Eritrean government."** He also vowed to continue the policy.
- **On 7 July 2015** the prime minister of Ethiopia speaking to his parliament said that **"Ethiopia will be forced to take appropriate action against Eritrea."**



- On 9 August 2014 during an interview with the Washington D.C based Radio Tsenat, the Prime Minister of Ethiopia clearly stated that “the no-war no-peace situation with Eritrea is over. Ethiopia from now on is ready to take military action against Eritrea”
- On 17 April 2012, speaking to the Ethiopian Parliament the late Prime Minister Meles Zenawi stated that “the Ethiopian government has now decided to carry out a more active policy, taking actions against Eritrea. The action will involve using all means at Ethiopia’s disposal to change the Eritrean government. The other major area where Ethiopia will further strengthen its activity is in supporting Eritreans in their campaign to change the government.”

The use or threat of use of force against any country big or small is a violation of the UN Charter and international law that should be condemned by the Security Council.

Concerning the political, social and military crises and problems inside Ethiopia, the government of Eritrea has nothing to do with them. They are purely crises that are products of Ethiopia’s ethnic based political and structural problems as well as misguided economic policy. These are well documented facts by several Ethiopian organizations and international humanitarian groups for anybody including the SEMG to see and understand. Leave Eritrea alone.

It must however, be underlined that the UNSC has the full responsibility and obligation to deal with Ethiopia-Eritrea conflict, under a separate and different agenda item. As a guarantor of the Algiers Agreement and shouldering its global responsibility the Security Council must also clearly demand the Ethiopian government to withdraw its occupation army from sovereign Eritrean territory including the town of Badme, immediately and unconditionally. It must also condemn Ethiopian high level government officials for their public and frequent belligerent statements and military aggressions and threats against Eritrea.

### **3. Arms Embargo**

Eritrea has not violated the unjust “Arms Embargo” resolution. The imposition of arms embargo is unjustified and counter productive. The embargo does not enhance peace and security in the Horn of Africa and the Red Sea Region. In fact it is a recipe for humanitarian and military disaster. It has already encouraged the government of Ethiopia to occupy sovereign Eritrean territory including the town of Badme for the last 14 years. It has also emboldened high level Ethiopian government officials to publicly declare their belligerent “regime change” agenda.



The arms embargo does not only negatively affect Eritrea's capability to effectively and efficiently contribute in the fight against regional and global terrorism and extremism; it will also encourage terrorist groups, pirates and illegal fishing companies to take adventures activities inside Eritrean land and sea sovereign territories and air space.

It must be underlined and clearly understood that Eritrea with 1,200 kilometres of coast line and more than 350 islands as well as 50% Christian and 50% Muslim population is located in the most volatile Horn of Africa and the Red Sea Region. Nevertheless it is a peaceful and harmonious country. With Somalia, south Sudan, Yemen and Ethiopia in a crises situation the world can not afford to "create and manage" another crisis in the Horn of Africa and the Red Sea Region. Therefore, since the SEMG did not find credible and verifiable evidence that Eritrea has violated the arms embargo, it has the responsibility to recommend to the Security Council unconditionally and immediately to lift the arms embargo against Eritrea and for the Security Council to do so.

#### **4. Financial Issues and Natural Resources**

The provisions of the UNSC resolution related to the financial matters, i.e. the **2% Reconstruction and Rehabilitation Tax and the Mining Sector**, are anchored on hypothetical and speculative assumptions on its "potential use". First of all the UNSC resolutions does not give the SEMG the mandate it claims to have. Furthermore, the SEMG has several times ascertained that "it has found no evidence of Eritrean support to Al-Shabab". Therefore, there is no justification for the UN Security council and the SEMG to continue requesting Eritrea to provide information on these matters. It is also a violation of the UN Charter that respects the sovereignty as well as the political independence of Eritrea.

Just for the record and in the spirit of transparency and cooperation once again the Eritrean government through the Chair wants to inform the SEMG that Eritrea's total revenue from the mining sector is about 200 million per year. When compared with the public and social expenditures such as Education, Health, and Food Security this revenue is insignificant. For example in 2014, the government of Eritrea's budget for education, health and food security alone was 328,894,753.00 US dollar while its annual expense for fuel is also over 300 million dollar. Therefore, "the potential" and possibility of diverting the revenue to other activities is impossible and non-existence. Eritrea is also a least developing country. Therefore, there is no justification for the SEMG to continue with its hypothetical and speculative analysis as well as reporting methodology and investigation. The unjust sanction is also clear that it affects Eritrean peoples' right for development. It is a collective punishment which is the highest form



of human rights violation. It also goes against the letter and spirit of Agenda 2030. The motto “No One Should Be Left Behind” must be respected by all of us. As a result, Eritrea expects the SEMG to recommend to the Security Council to lift the unjust sanction against the people of Eritrea and for the Security Council to do so.

##### **5. Djiboutian prisoners of war**

The Eritrean government would like, through the Chair, to inform the SEMG, there are no Djiboutian prisoners of war in Eritrean custody. This is an issue that has been properly settled and concluded by the government of Qatar on 18<sup>th</sup> March 2016. This fact is confirmed by the letter the Government of Qatar sent to the UN Secretary General. Eritrea therefore does not understand why the SEMG wants to continue reporting on an issue that is clearly concluded and settled through the Qatari mediation. The SEMG must maintain its neutrality and objectivity. The issue is not whether Eritrea should make available information concerning Djiboutian prisoners of war. The issue is to whom it should report. Eritrea strongly feels that the correct and appropriate mechanism is the Qatari mediation. The SEMG must also respect this mechanism. Concerning the matter it must consult and interact with the government of Qatar not with the governments of Eritrea or Djibouti. In no way or under any pretext it should include insinuations, hearsays and baseless allegations it receives from different quarters in particular Djibouti, about Eritrea. The SEMG is established to investigate information it receives from reliable and credible sources not from politically and diplomatically motivated sources.

Once again, in the spirit of transparency and cooperation as well as setting the record straight, the Eritrean government would like through the Chair, to present to the Security Council and the SEMG Eritrea’s stance on the issue of “**Djiboutian prisoners of war in its custody**”.

There are no more Djiboutian prisoners of war in Eritrean custody. There were only seven Djiboutian POWs in Eritrean custody out of which two escaped, one has died and the remaining four have been released on 18 March 2016 through the mediation of the Government of Qatar.

On 6 June 2010 the presidents of Eritrea and Djibouti signed a **Seven Point Comprehensive Peace Agreement** to settle their dispute peacefully, through the mediation of the Emir of Qatar.



Article 3 of the seven-point Agreement, states that:

**"Each party shall provide the state of Qatar with a list containing the number and names of POWs detained by it. All these shall be done under the supervision of the state of Qatar."**

In violation of this clear agreement and instead of sticking to the Government of Qatar Mediation process, Djibouti preferred to pursue a disinformation and cherry-picking approach by raising the issue of Djiboutian POWs outside the mediation mechanism that both presidents agreed to respect. It even went to an extent of presenting contradictory figures.

- In 2015, in an official letter sent to Somalia Eritrea Monitoring Group, the government of Djibouti claimed that **"there are 18 POWs in Eritrean custody."**
- The 19 March 2016 Press Statement Released by the Ministry of Foreign Affairs of Djibouti claimed that **"there are 13 Djiboutian Prisoners of war in Eritrean custody."**
- In a letter Dated 31 March 2016 to the UN Security Council, the Permanent Representative of Djibouti to the United Nations claimed that **"there are 15 Djiboutian prisoners of war in Eritrean custody."**

Clearly, the Djiboutian government has not only been fabricating contradictory figures but has also failed to track and coordinate its own fabricated figures and statements. Contrary to the Djiboutian disinformation campaign, the Government of Qatar has clearly stated that the four POWs released by Eritrea **"were part of a group of seven in Eritrean custody, out of which, one has died and two others fled."**

On its part, Eritrea respecting the letter and spirit of 6 June 2010 Agreement insisted the issue to be handled comprehensively and only through the mediation of the Government of Qatar and refused to discuss or debate the issue of Djiboutian POWs in another fora. This principled and legitimate stance of Eritrea did finally bear fruit.

The disinformation and misrepresentation campaigns aside, the Government of Eritrea diligently pursued the mediation process of the Government of Qatar. As a result, extensive and constructive discussion took place in Doha between the Emir of Qatar and the president of Djibouti on 28 February as well as the Emir of Qatar and the President of Eritrea on 15 March 2016. Subsequently, on 17 March 2016, Eritrea released all Djiboutian prisoners of war in its custody and handed them to the Government of Qatar. These four Djiboutian POWs accompanied by the Foreign Minister of Qatar arrived in Djibouti on 18 March 2016. During the



receiving ceremony at the airport, in a joint press conference, the Djiboutian Foreign Minister, praised the release of Djiboutian POWs by Eritrea "as a **positive step forward.**" Immediately after the press conference, accompanied by the Foreign Ministers of Qatar and Djibouti, the four Djiboutian POWs were taken to the palace to meet the president of Djibouti. In this meeting, the president of Djibouti expressed his appreciation to the Emir of Qatar for the role he played in the release of the Djiboutian POWs and expressed his commitment to the Qatari mediation process.

It must be underlined that be it at the airport or the Palace handover ceremonies the Djiboutian government high-level officials have never complained or registered their reservation to the Government of Qatar concerning the number of Djiboutian released by Eritrea. In fact, informing the release of Djiboutian POWs by Eritrea as well as settlement and conclusion of the issue, the Government of Qatar sent a letter to the UN Secretary General on 18 March 2016. In response to this positive development, between the two countries and the United Nations Secretary-General and several governments commended the release of the Djiboutian POWs by Eritrea and expressed their support to the mediation effort of the Government of Qatar to resolve other outstanding issues between Djibouti and Eritrea.

Given these uncontroversial facts and Djibouti's high level government officials' public statement, "that they are committed to the Government of Qatar mediation process", Eritrea does not understand why the SEMG continue to reflect the Djiboutian baseless allegation against Eritrea. Eritrea, therefore, expects the UNSC to give a clear instruction to the SEMG not to deal with the issue and to cease from reporting on the matter.

The issue of POWs concluded, once again the Eritrean government wants to reiterate its commitment to the mediation of the State of Qatar and its readiness to solve other outstanding issues with Djibouti peacefully. It is high time for the SEMG to stop reporting on the Djiboutian POWs and for the UNSC to unconditionally and immediately lift the unjust sanction against the people of Eritrea.

++++++

## Annex 2:

## Eritrea Ministry of Foreign Affairs Statement, 21 December 2015

ሃገረ ኤርትራ  
ግዲስቲር ን-ላዕታ ወጻኢ



دولة إرتريا  
وزارة الشؤون الخارجية

The State of Eritrea  
Ministry of Foreign Affairs

**Statement of the Foreign Ministry  
on Saudi Arabia's Initiative in the Fight Against Terrorism**

The Government of Eritrea views the initiative launched by the Kingdom of Saudi Arabia to form an alliance against terrorism as a vital step in the promotion of peace and stability in our region and the world as a whole.

The Government of Eritrea believes that the initiative is part and parcel of ongoing endeavours towards the establishment of broad strategic cooperation to combat terrorism and lawlessness and thereby guarantee peace and security in our region. In this spirit, the Government of Eritrea expresses its readiness to support the initiative without reservations and to extend its contribution to the alliance.

Ministry of Foreign Affairs  
Asmara  
21 December 2015



**Annex 3:**

**“Thank Eritrea” media campaign in Aden, Yemen**



**Annex 4:**

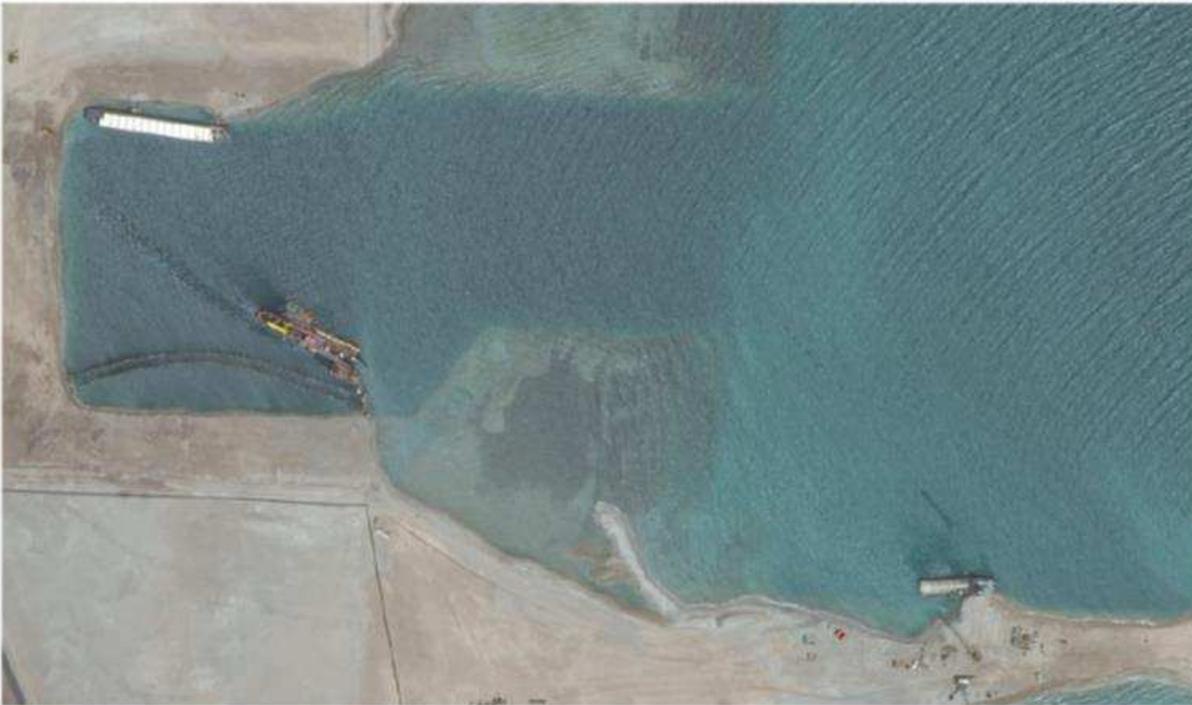
**Assab International Airport, 2 May 2016**



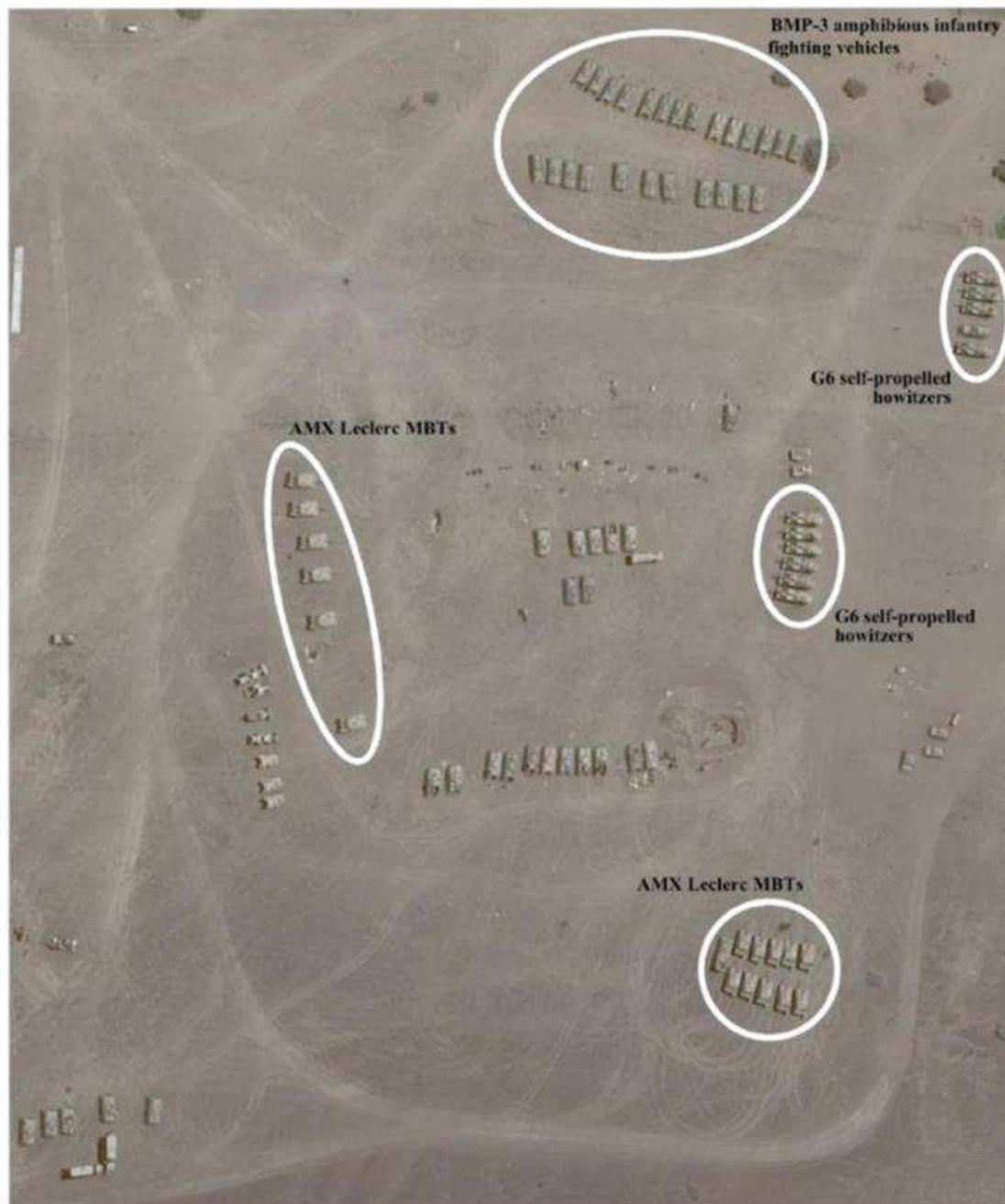
*New military base, Assab International Airport, 2 May 2016.*



*New port under construction, Assab International Airport, 2 May 2016.*



Possible presence of BMP-3s, G6 howitzers, and AMX Leclerc MBTs, 2 May 2016.



**Annex 5**

**Eritrean air force missions to Italy in July, August and September 2016**

# Annex 5.1: Approved Schengen Visas for Eritrean Air Force delegation in Italy, Jul 2016

## Approved Schengen Visa for Major General Teklai Habteselassie



**027609504** <sup>06/07</sup>

AMBASCIA DELLA REPUBBLICA ITALIANA

**FORMULARIO / APPLICATION FORM**

Domanda di visto per gli Stati Schengen / Application for Schengen Visa

0579827408504      ion form is free



1. Cognome / Surname (Family name) (fr) <i>es. Rossi</i>		Spazio riservato all'amministrazione <i>For official use only</i>		
2. Cognome alla nascita (cognome precedente) / Surname at birth (Former family name) (fr)		Data della domanda / Date of application: <b>06.07.2016</b>		
3. Nome A / First name (s) (Given name) (fr)		Numero della domanda di visto Visa application number: <b>2016/3068</b>		
4. Data di nascita (gg/mm/aa) Date of birth (day/month/year)		Domanda presentata presso Application lodged at: <input type="checkbox"/> Ambasciata/Consolato Embassy/Consulate <input checked="" type="checkbox"/> Centro comune Common Centre <input type="checkbox"/> Fornitore di servizi / Service provider <input type="checkbox"/> Intermediario commerciale / Commercial intermediary		
5. Luogo di nascita / Place of birth <b>ADD NIFAY</b>	6. Stato di nascita / Country of birth <b>ERITREA</b>	7. Cittadinanza attuale Current nationality <b>ERITREA</b> Cittadinanza alla nascita, se diversa Nationality at birth, if different		
8. Sesso / Sex <input checked="" type="checkbox"/> Maschile Male <input type="checkbox"/> Femminile Female	9. Stato civile / Marital status <input type="checkbox"/> Non coniugato / Single <input checked="" type="checkbox"/> Coniugato / Married <input type="checkbox"/> Separato / Separated <input type="checkbox"/> Divorzata / Divorced <input type="checkbox"/> Vedova (a) / Widow (er)		DOCUMENTI GIUSTIFICATIVI SUPPORTING DOCUMENTS: <input type="checkbox"/> Documento di viaggio / Travel document <input type="checkbox"/> Moduli di prenotazione / Booking forms <input type="checkbox"/> Involto / Envelope <input type="checkbox"/> Moduli di trasporto / Means of transport <input type="checkbox"/> Assicurazione sanitaria di viaggio / Travel health insurance <input type="checkbox"/> Altro / Other:	
10. Per i minori: cognome, nome, indirizzo (se diverso da quello del richiedente) e cittadinanza del titolare della potestà genitoriale-tutela legale: in the case of minors: surname, first name, address (if different from applicant's) and nationality of parental authority/legal guardian				
11. Numero di identità nazionale, ove applicabile / National identity number, where applicable				
12. Tipo di documento / Type of travel document <input type="checkbox"/> Passaporto ordinario / Ordinary passport <input checked="" type="checkbox"/> Passaporto diplomatico / Diplomatic passport <input type="checkbox"/> Passaporto di servizio / Service passport <input type="checkbox"/> Passaporto ufficiale / Official passport <input type="checkbox"/> Passaporto Speciale / Special passport <input type="checkbox"/> Documento di viaggio di altro tipo (specificare) / Other travel document (please specify)				
13. Numero del documento di viaggio / Number of travel document <b>G-0000034</b>	14. Data di rilascio / Date of issue <b>03/08/2011</b>	15. Validità fino ad / Valid until <b>30/07/2017</b>	16. Rilasciato da / Issued by <b>SOCCIA APPAREL</b>	
17. Indirizzo del domicilio e indirizzo di posta elettronica del richiedente / Applicant's home address and e-mail address		Numeri telefonici / Telephone numbers		
18. Residenza in un paese diverso dal paese di cittadinanza attuale / Residence in a country other than the country of current nationality <input checked="" type="checkbox"/> No / No <input type="checkbox"/> Sì / Yes. Titolo di soggiorno o equivalente / Residence permit or equivalent N°: ..... Valido fino al / Valid until: .....				
19. Occupazione attuale / Current occupation				
20. Datore di lavoro, indirizzo e numero di telefono. Per gli studenti padre e indirizzo dell'istituto d'istruzione / Employer and employer's telephone number. For students, name and address of educational institution				

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

06/07

027609504

0579827408504

**Annex 5.2: Permanent Representative of Italy to the United Nations Correspondence, 9 September 2016**

*The Permanent Representative of Italy  
to the United Nations*

N. 3274  
New York, SEP - 9 2016

*Mr. Goulinette,*

I make reference to your letter S/AC.29/2016/SEMG/OC.89 of 1 September 2016, regarding the request for information on the travel of four specified Eritrean nationals to Italy.

I am pleased to forward to you the following documents provided by the Italian Authorities, as per your request:

- copies of the Notes Verbales of the Eritrean Ministry of Foreign Affairs and Embassy of Eritrea in Rome submitting the request for visa and travel health insurance information;
- copies of the visa applications and passports submitted by the Eritrean nationals to the Italian Authorities;
- copies of the visas issued by the Embassy of Italy in Asmara to the Eritrean nationals.

The Italian Authorities do not have any information relating to the activities of these Eritrean individuals during their stay in Italy.

Mr. Yonas Tesfai Tedla and Mr. Teclai Habteselassie Embaye have left Italy. Mr. Yonas Tesfai Tedla has regularly submitted himself to the return check procedure at the Embassy of Italy in Asmara. Mr. Teclai Habteselassie Embaye holds a diplomatic passport and is thus exempt from the return check procedure.

Mr. Yonas Tesfai Tedla later submitted a new visa request. A 30-day period visa was subsequently issued by the Embassy of Italy in Asmara, with validity from 1 September 2016 to 15 October 2016.

---

Mr. Christophe Trajber  
Coordinator  
Somalia and Eritrea Monitoring Group  
Security Council resolution 2244 (2015)  
United Nations  
New York

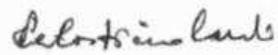
 [www.italyun.esteri.it](http://www.italyun.esteri.it)

 [@italyun\\_NY](https://twitter.com/italyun_NY)

Mr. Yonas Henok and Mr. Asmerom Amanuel have not submitted themselves to the return check procedure at the Embassy of Italy in Asmara. The Italian Authorities do not have any information as to their current whereabouts.

None of the specified Eritrean nationals have lodged applications for asylum in Italy.

Please accept, Mr. Coordinator, the assurances of my highest consideration.



Sebastiano Cardi

Ambassador

**Annex 6:**

**Imagery from video depicting training in Improvised Explosive Device (IED) manufacture**

*Components used in IED manufacture training course*



*IED training course presentation*



*Mola Asgedom attending IED training course*

